نص كلمة دولة البحرين أمام الدورة ٤٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة يلقيها الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير الخارجية في الدولة.

(أخبار الخليج، المنامة، ٧/ ١٠/ ١٩٩٤، العدد، ٦٠٤١).

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يسعدني في البداية أن أقدم لرئيس الدورة التاسعة والأربعين سعادة السيد عمارة عيسى ولبلده الصديق كوت ديفوار أخلص التهنئة لانتخابه رئيسا لهذا التجمع الدولي الهام، مؤكدا تعاون وفد بلادي البحرين معه، ومعربا عن الثقة بأن خبرته بشؤون هذه المنظمة ستمكنه من إدارة أعمال هذه الدورة بكفاءة واقتدار.

ويسرني أن أعرب أيضا عن تقديري للسفير صموئيل انسنالي لما أبداه من كفاءة خلال ترؤسه للدورة الماضية.

ولا يفوتني أن أقدم التهنئة الخالصة لجمهورية جنوب افريقيا لاستعادتها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة بعد أن تحررت من سياسة الفصل العنصري لتصبح عضوا فعالا في الأسرة الدولية.

واغتنم هذه الفرصة لأسجل تقديري للدكتور بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، لمساعيه الحثيثة ونشاطاته الدؤوبة لتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال السياسة الدولية. كما أود أن أنوه بجهوده المخلصة والمتواصلة المعنية بمسألة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والتي يؤكدها ما تضمنه تقريره القيم «خطة للتنمية».

السيد الرئيس،

إن تقرير الأمين العام «خطة للتنمية» ليدعونا للتساؤل مجددا عن مستقبل التعاون الدولي بمختلف أوجهه ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين. ولاشك في أن هذا التساؤل يفرض نفسه بإلحاح شديد في وقت لم تتبلور فيه بصورة واضحة ملامح النظام الدولي لما بعد مرحلة الحرب الباردة. فمنذ أن عرف المجتمع الدولي في التاريخ الحديث تحولات جذرية عميقة في أعقاب مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ كانت الدول الكبرى وغيرها تجتمع لتحديد أنماط العلاقات الدولية ضمن إطار نظام عالمي يدعمه الاجماع الدولي. ولعل ما يميز هذه المرحلة الدولية بمتغيراتها المتشابكة هو غياب ذلك الاجماع لتحديد معالم نظام عالمي جديد.

إن التغيير من سمات الحياة وسننها. لكن المتغيرات المتسارعة التي نشهدها اليوم لم يسبق لها مثيل، فقد هزت الحركة الرتيبة للأحداث وجعلتنا نعيش لحظات تاريخية حاسمة. ولولا التاريخ الذي يدأب أبدا في وصل ماضي البشرية بحاضرها لما استطعنا أن نقف ولو لبرهة وجيزة لتأمل ما جرى وما يجري حولنا.

إن المتأمل في الأحداث الدرامية الهائلة التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية يستطيع أن يرصد اتجاهين متناقضين في مجرى حركة تلك المتغيرات فالاتجاه الأول هو حصول تفتيت في بعض مناطق العالم حيث ظهرت على الخريطة السياسية دول جديدة على أسس عرقية وثقافية. أما الاتجاه الثاني فهو ظهور مؤشرات الكونية العالمية وخاصة بعد أن ربطت التكنولوجيا الحديثة، وثورة الاتصالات الراهنة الأمم والشعوب بعضها ببعض في مختلف أصقاع المعمورة.

ومما لاشك فيه فإن وتيرة هذه المتغيرات وسرعتها المذهلة تستدعي البحث عن رؤى جديدة لتوجيه الحاضر، واستشراف ابعاد المستقبل.

وفي رأينا أن بنية النظام العالمي المأمول ينبغي أن ترتكز على الدعائم الأساسية التالية :

استحداث رؤية جديدة للتنمية بمختلف أوجهها.

تطوير آلية متفق عليها دوليا لتحقيق السلام والأمن في العالم.

التفاعل الثقافي والحضاري بين الأمم.

السيد الرئيس،

إن التنمية الشاملة ركيزة جوهرية من ركائز السلام في العالم وكما يقول الأمين العام في تقريره فإن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان، وهي صمام الأمان للسلام. ومن المعروف أن مفهوم التنمية هو، بصورة أساسية تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واستمراريته. وعلى الرغم من أن بلدانا نامية قد استطاعت تخطي بعض العقبات التي تحول دون نموها الاقتصادي والاجتماعي إلا أن غالبيتها لاتزال تراوح في دوائر مغلقة من المعضلات الاقتصادية. وحينما نعود إلى الوراء خمسا وعشرين سنة للنظر في الدراسة المعنوية «قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية» والصادرة في عام ١٩٦٩ لمقارنتها بواقع الحال نتبين مدى تفاؤل واضعي تلك الدراسة من جهة واحباطات الحاضر في تنمية البلدان النامية من جهة أخرى، وهذا يدعونا إلى القول أن خطة الأمين العام للتنمية ودعوته إلى إيجاد رؤية مستحدثة هي محاولة لوضع العملية التنموية بكل تعقيداتها الانسانية والمادية في قالب جديد يلبي الاحتياجات الأساسية للبلدان النامية.

وفي هذا الصدد نرحب بالقمة العالمية للتنمية الاجتماعية المزمع عقدها في كوبنهاجن في العام القادم، لما لها من أهمية بالغة نعلق عليها الآمال في مجال النهوض بالجانب الاجتماعي من التنمية بما يتماشى مع المادة الخامسة والخمسين من الميثاق.. وما يؤكد أهمية هذا المؤتمر ما يعكسه برنامج عمله الذي ينطوي على ثلاثة أمور هامة وهي: تخفيف حدة الفقر والقضاء على الفاقة وايجاد فرص للتوظيف وتعزيز التكامل الاجتماعي.

ويعتبر النمو الاقتصادي عنصرا مهما من عناصر التنمية الشاملة وعلى الرغم من التحسن النسبي لأداء الاقتصاد العالمي فما تزال نسبة نموه أقل من معدلات عقدى السبعينات والثمانينات وخلال عام ١٩٩٣ لم تزد نسبة النمو في الاقتصاد العالمي أكثر من واحد في المائة. كما لا يتوقع له أن ينمو خلال هذا العام أكثر من اثنين ونصف في المائة وفقا للتنبؤات الاقتصادية.

لاتزال معضلات الاقتصاد العالمي تترك آثارها السلبية على اقتصاديات البلدان النامية وخاصة على العملية التنموية فيها. ولا ريب في أن تلك البلدان تجابه مشكلات اقتصادية ذات طابع خارجي تتمثل في المديونية وانخفاض أسعار السلع الأولية بما فيها النفط، وزيادة أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمار، وتذبذب أسعار صرف العملات، وندرة التدفقات المالية، وعوائق التجارة الدولية.

إن العالم بحاجة اليوم إلى نظام اقتصادي دولي عادل يمكن الدول صغيرها وكبيرها من الاستفادة من الخبرات والمنجزات الحضارية العظيمة في ميدان الاقتصاد. وعلى الرغم من الخلافات الاقتصادية بين الدول، فإن الوضع الاقتصادي سيتغير إلى الأحسن إذا ما وجدت إرادة سياسية حقيقية ورغبة صادقة من جميع الدول لحل مشاكل الاقتصاد في عالم اليوم.

ولقد بدأت مؤشرات التغير في الإقتصاد العالمي تظهر في الأفق مع بداية هذا العام عندما تم التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي في مراكش، وتأسيس منظمة التجارة الدولية ونأمل أن تترجم أهداف هذه المنظمة إلى واقع ملموس لخير الشعوب قاطبة. وفي اعتقادنا أن أحكام وهياكل جولة الأورغواي يجب أن تنعكس على امكانية الوصول إلى الأسواق، وتوسعه التجارة الدولية لتشمل جميع الدول. كما وأن منظمة التجارة الدولية يجب أن تساهم بفعالية في تكوين نظام تجاري غير تمييزي. وفي الوقت ذاته تعرب عن قلقنا من محاولات الالتفاف على الاتفاقيات المتعددة الأطراف الخاصة بتحرير التجارة من خلال استخدام القضايا البيئية لأغراض زيادة الضرائب الحمائية على التجارة الدولية بهدف تقليص استخدام السلع معينة في الأسواق العالمية.

السيد الرئيس،

إن الدعامة الثانية لبنية النظام العالمي هي، في تصورنا، تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يرتكز على محاور رئيسة تتمثل في اقامة نظام للأمن الجماعي قابل للتنفيذ، وحل المنازعات الاقليمية والدولية بالطرق السلمية، ونزع السلاح.

إن تاريخ الأمم المتحدة وتجاربها في مجال السلم

والأمن الدوليين المثقلة بخصوصية الاستقطاب السياسي المحموم في مرحلة الحرب الباردة يجب أن يحفز المجتمع الدولي على تطوير مضمون الميثاق بشأن كيفية استنباط آلية تحظى بتأييد عالمي، وتتمكن من اتخاذ اجراءات حاسمة في حالات تهديد السلم أو الاخلال به، أو وقوع العدوان، وذلك وفقا للفصل السابع من الميثاق. وفي هذا الصدد من الممكن ايجاد نمط متطور للتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الاقليمية في مجال حفظ السلم والأمن استنادا إلى ما ورد في الفصل الثامن من الميثاق.

وفيما يتعلق بحل المنازعات حلا سلميا فإن مقترحات الأمين العام الواردة في تقريره «خطة للسلام» ينبغي استخدامها من قبل المجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وذلك لتطوير دور الأمم المتحدة وتعزيزه في مجال صنع وحفظ السلم. ولاريب في أن «الدبلوماسية الوقائية» هي أداة فعالة لمنع نشوب المنازعات بين الدول، ووقف تصاعد المنازعات القائمة للحيلولة دون تحولها إلى صراعات ساخنة يتم فيها استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

وتعتبر مسألة نزع السلاح من الوسائل الهامة لتحقيق السلم والأمن في العالم. ولايزال هاجس تكديس الأسلحة وخاصة النووية منها يؤرق العالم بأسره، لما له من أخطار على المجتمع البشري وأمنه فبعد انتهاء حقبة القطبية الثنائية باتت قضايا نزع السلاح تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي كنتيجة حتمية لانتهاء الحرب الباردة. وأصبحت الحاجة ملحة لانهاء الرعب النووي، ونزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى وقد تعالت أصوات كثيرة خلال السنوات القليلة الماضية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية تطالب بوضع حد لسباق التسلح النووي، وحيازة أسلحة الدمار الشامل. واستطاعت الجهود الحثيثة للعديد من الدول التوصل إلى تفاهم للحد من ازدياد ترسانات الأسلحة النووية وانتشارها، إلا أنها لم توفق حتى الآن في تخفيضها بصورة كافية. ومما يؤسف له أن العالم أصبح اليوم يواجه معضلة من نوع آخر تتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا المتصلة بها من خلال الحصول عليها بأساليب غير مشروعة. ونعتقد بأنه إذا ما رغب المجتمع الدولي في استتباب الأمن والسلم الدوليين فلابد من القضاء على ترسانات أسلحة الدمار الشامل الموجودة حاليا، وظاهرة انتشارها.

السيد الرئيس،

أما الدعامة الثالثة لبناء نظام عالمي جديد فتتمثل في حاجة الشعوب إلى التقارب والتعارف أكثر فأكثر فيما بينها، عن طريق التفاعل الثقافي والحضاري كي يتسنى تعميق القيم و المفاهيم الإنسانية الرفيعة التي تحث عليها الأديان السماوية. إن عالمنا يشهد نقلة تاريخية هامة إذ

بدأت عملية انتقال المجتمعات البشرية من مرحلة الدول المنفردة إلى مرحلة بروز الكيانات والكتل الاقليمية كمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي وغيرهما. ومن المتوقع أن تقود هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى يزداد فيها التفاعل والتلاحم بين الدول والمجموعات الاقليمية وثقافاتها المختلفة وصولا إلى عالم مترابط اقتصاديا وثقافيا وحضاريا.

إن الفهم التاريخي والحضاري العميق لأزمة الإنسان المعاصر يدعونا إلى الاقتناع بأن الحوار سيغرس في بقاع هذه المعمورة البذور الطيبة لروح التعاون والتعارف بين أمم الأرض وأجناسها التواقة إلى الأمن والطمأنينة والاستقرار، وإن تباينت ثقافاتها واختلفت نظراتها إلى الانسان والحياة والكون. وقد أوضح مدى هذا التباين والاختلاف ما أثير من جدل ومناقشات حول وثيقة مؤتمر السكان والتنمية المعقود بالقاهرة مؤخراً. وهذا الأمر يؤكد أهمية الحوار وضرورته للبشرية التي تقف الآن على عتبة الدخول في القرن الحادي والعشرين.

لقد انبثقت أهمية مؤتمر السكان والتنمية من معالجته لقضايا تمس جوانب حساسة من حياة الانسان مثل الأسرة وتنظيمها، والصحة الانجابية، والعلاقة بين البيئة والسكان وغيرها من القضايا التي تخص البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. وأن البحرين التي ساهمت في ذلك المؤتمر قد أيدت من ضمن ما جاء في وثيقته ما يتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية السمحاء، وقيمنا الاجتماعية وتشريعاتنا وقوانيننا الوطنية.

السيد الرئيس،

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق الاقليمية التي شهدت حروبا دموية عديدة كان من أطولها النزاع العربي الاسرائيلي الذي حل مرارا بالأمن الاقليمي والدولي. وهذه الحقيقية تؤكد الحاجة إلى وضع نظام للعلاقات بين دولها على أساس الأمن المتكافىء، وأود التأكيد هنا على تأييدنا التام لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعليه ندعو اسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لما تمتلكه من قدرات في هذا المجال. إننا على يقين من أن التخلص من تلك الأسلحة الفتاكة سوف لن تقتصر فوائده على الأمن والسلم بل ستتعدى ذلك لتشمل مجالات التنمية حينما يتم تقليص نفقات التسلح وتحويل الموارد المخصصة لها إلى الميادين الاقتصادية والاجتماعية لتمكين شعوب المنطقة من رفع مستويات معيشتها، وضمان مستقبل أفضل لأجيالها القادمة.

السيد الرئيس،

لقد رحبت البحرين بتوقيع اتفاق المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في ١٣

سبتمبر ١٩٩٣ ، واعتبرته خطوة أولى على طريق التسوية العادلة والشاملة في الشرق الأوسط . ومنذ ذلك الحدث التاريخي طرأت تطورات أخرى في مسيرة السلام حيث شهدت القاهرة في ٤ مايو الماضي التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . واعقب ذلك دخول سلطنة الحكم الذاتي الفلسطيني إلى قطاع غزة وأريحا . كما تمكن الجانبان الأردني والاسرائيلي في الخامس والعشرين من يوليو هذا العام من التوقيع على اعلان واشنطن .

ولا يسعنا إزاء ذلك إلا أن نعبر عن ارتياحنا لهذه التطورات التي نأمل أن تكون بداية ايجابية لإحلال السلام العادل والشامل ، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وقرارات الشرعية الدولية الأخرى ومبدأ الأرض مقابل السلام . وتعتبر تلك الخطوات انفراجا في مسيرة السلام التي نأمل في أن تكون بداية لحل القضية الفلسطينية ، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة .

واستكمالا لمسيرة السلام في المنطقة يحدونا الأمل في أن تكلل الجهود الجارية حاليا على المسارات الأخرى بالنجاح . وأن نفضي تلك المفاوضات بين اطرافها إلى انسحاب اسرائيلي كامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، والجولان السوري المحتل وجنوب لبنان .

وإذا كنا اليوم حريصين على تحقيق السلام المرتبط بالتنمية في منطقة الشرق الأوسط ، فإن البحرين وكما عبر عنها أميرها حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في افتتاح دور الانعقاد الثالث لمجلس الشورى في الأسبوع الماضي ، «ترى ضرورة التأكيد على أن يكون السلام سلاما شاملا ، والأمن أمنا متبادلا ، والتنمية مصلحة مشتركة وثمرة ملموسة لشعوب المنطقة وبلدانها» .

إن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تكون شاملة ومتكاملة لأنه لا يمكن التركيز على السلام والتنمية في جزء منها وترك الأوضاع معلقة وبدون حل في أجزاء أخرى . كما وأن التبادل المشترك للمصالح الحيوية والأمنية فيها يجب أن تشمل بحيث يكون لكل خطوة ما يقابلها وذلك في توازن متكافىء وعادل بين الجميع . ويود وفد بلادي الاعراب هنا عن تأييده لموقف الجمهورية العربية السورية الشقيقة ، المطالب بحق استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها التي احتلت عام ١٩٦٧ في الجولان . كما وندعو اسرائيل الى الانسحاب الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان طبقا للقرار ٤٢٥ ، لأن تجارب التاريخ قد أثبتت أن السلام غير المتكافىء هو أقصر الطرق نحو خلق أزمات جديدة ، الأمر الذي يجب أن يدركه جميع المعنيين بمستقبل المنطقة واستقرارها .

السيد الرئيس،

إن الأمن والاستقرار في المناطق الاقليمية الحساسة، وضبط توازناتها السياسية هما مسألتان هامتان. وأن ما شهدته منطقة الخليج من ادعاءات اقليمية ومطالب حدودية تهدف إلى احداث تغيير في الحدود القائمة بين الدول تستحوذ على اهتمامات بلادي التي ترى أن السبيل الأمثل لمعالجة هذه القضايا هو احترام الحدود القائمة والمتعارف عليها بين الدول، وحل ما قد يثور بشأنها من خلافات بالوسائل السلمية التي يرتضيها الطرفان.

وبناء على ذلك فإننا على ضرورة تطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بدولة الكويت والاعتراف الموثق بسيادتها، والافراج عن الأسري والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى. وإذ نطالب العراق بالاستجابة لمتطلبات الشرعية الدولية فإننا نعرب في الوقت ذاته عن حرصنا على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتعاطفنا مع شعبه الشقيق لما يعانيه من أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة نأمل أن تنتهي بانتهاء أسبابها ومسبباتها.

إن استمرار الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الايرانية حول موضوع السيادة على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتي «طنب الكبرى وطنب الصغرى» لأمر يؤسف له، لما له من انعكاسات سلبية على أمن واستقرار منطقة الخليج.

وانطلاقا من ذلك فإن البحرين لتدعو ايران للاستجابة لدعوة دولة الامارات العربية المتحدة لحل قضية هذه الجزر عبر المفاوضات الثنائية الجادة، وغيرها من الوسائل السلمية الأخرى الممكنة لحل النزاعات بين الدول بالتراضي.

السيد الرئيس،

لايزال الوضع في الصومال غير مستقر رغم ما بذلته الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي من جهود مخلصة ومساع حميدة. وإذ يساورنا القلق إزاء ما يجري في هذا البلد الشقيق فإن وفد بلادي يرى أن الأطراف الصومالية تتحمل المسؤولية الأساسية في تحقيق السلام، وحماية المصالح الوطنية في الصومال واعادة بناء مؤسسات الدولة الصومالية الموحدة. كما وأن البحرين تؤيد ما دعت إليه جامعة الدول العربية في قرارها الأخير الذي نص على تشكيل لجنة وزارية تتولى مع الأمين العام للجامعة متابعة الوضع في الصومال، ودراسة تطوراته واجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية فيه لايجاد الحلول المناسبة للوضع الخطير الذي يعيشه تحقيقا للمصالحة الوطنية الصومالية، وحفاظاً على وحدته ورخاء شعبه.

السيد الرئيس،

لاتـزال جمهوريـة البـوسنة والهرسك تعـاني من محنتها العصيبـة التي لمت بها منذ عـامين ونصف. فخلال هذا العام واصل المعتدون الصرب ارتكابهم المجـازر الـرهيبـة وعمليـات القتل والتعـذيب والاغتصاب ضد البوسنيين العـزل بلا هوادة ودون مراعـاة لقواعد القـانون الانسـاني الدولي التي تحرّم تلك الأعمال. واستمـر المعتدون في اعـاقة وصـول الامـدادات الانسانيـة وانتهاك حـرمة دور العبـادة وتدميرهـا وممارسـة سياسـة التطهير العرقـي تنفيذا لمخططاتهم الـرامية إلى تحقيق سيـاسة الأمـر الواقع من خلال الاستيلاء على المزيد من الأراضي.

إن ما تتعرض له جمهورية البوسنة والهرسك من عدوان لهو اختبار لفاعلية الأمم المتحدة ودورها في حماية الشعـوب. وقد اتضح مـن العدوان الصربي على منطقتي سراييفـو وغـورازدي مـدى تغـاضي مجلس الأمن عن تنفيذ قـراراته التي اصدرهـا ضد الصرب المعتـدين. ومع أن المجلس قد أكـد جميع قراراته ذات الصلة بما فيها القراران ٩٠٠ (١٩٩٤) و٩١٣ (١٩٩٤) على سيـادة ووحـدة أراضي جمهـورية البـوسنـة والهرسك وسـلامتها الاقليميـة واستقـلالها السياسي، ومسـؤوليتـه في ذلك إلا أن تلك القـرارات لم تـدخـل حتى الآن حيـز التنفيـذ وأصبح مجلس الأمن أمـام الاختبـار الصعب حين اثبتت الأحداث التي شهـدتها المناطق الآمنـة مدى الاختلالات الجسيمـة بين اتخاذ القرارات والتطبيق الفعلي لها.

إن اتخاذ مجلس الأمـن لقـراره الأخير ٩٤٣ (١٩٩٤) بشأن تخفيف العقـوبـات على صربيـا والجبل الأسـود لهو من وجهة نظـرنا بمثابة خطـوة لمكافأة معتد لم تثبت مصداقيته بعد.

وعلى النقيض مـن ذلك فـالجانب الجديـر بالانصاف والمكافأة هو جمهورية البوسنة والهرسك لقبولها خطـة السلام المقترحة مؤخـرا من قبل فريق الاتصـال الدولي الخماسي والتي رفضهـا الصرب. كما وأن قبـول جمهـورية البـوسنـة والهرسك، وعلى لسان رئيسهـا السيد علي عزت بيكـوفيتش باقتراح تأجيل رفع حظـر الأسلحـة عن بـلاده لمدة ستـة شهـور لهو أمر يستحق التقـدير والاعتبـار من قبل المجتمع الدولي وكافة القوى المحبة للسلام.

السيد الرئيس،

وفيما يتعلق بالوضع في افغانستان فإننا نعبر عن بالغ القلق إزاء ما يحدث من تصعيد للنزاع المسلح بين أطراف الصراع فيهـا، ونناشـد كافـة الفصائل الأفغانية بوضع مصلحـة الشعب الأفغاني فوق كل اعتبـار وذلك بوقـف الاقتتال في مـا بينهـا التزامـا بأحكام وبنود اتفاق مكة المكرمة لعام ١٩٩٣.

ومن الأحداث المروعة التي وقعت هذا العام ما شهدته جمهورية رواندا من مذابح جماعية رهيبة بين قبائل أبنـاء الشعب الواحد. ونحـن بدورنا نـؤيد جهـود المجتمع الدولي في سعيـه لاعادة الـلاجئين والمشردين، ووضع حد لمأساتهم الناجمة عن الحرب

الأهلية .

وفيما يتصل بالمسألة القبرصية فإن التغلب على العراقيل التي تعوق تسويتها لهو موضع اهتمامنا . ويغمرنا التفاؤل بنجاح المساعي الحميدة من جانب الأمين العام للأمم المتحدة وصولا إلى الحل الذي يرضي الطائفتين القبرصيتين خاصة بعد أن أعلن الجانبان عن قبولهما المبدئي لمجموعة تدابير بناء الثقة بينهما .

السيد الرئيس ،

بعد بضعة شهور سيطل علينا عام ١٩٩٥ الذي سنشهد خلاله الاحتفال بالذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة ، وعلى الرغم مما عايشته هذه المنظمة من استقطابات سياسية في فترة الحرب الباردة فقد استمرت شعوب وحكومات العالم في التمسك بها على مدى العقود الخمسة . وهي اليوم تعلق عليها آمالا عريضة للمساهمة في صنع نظام عالمي للمرحلة المقبلة . ولتحقيق ذلك فإنه يجب علينا كدول اعضاء فيها أن نوفر لها المقومات اللازمة ، والوسائل الكفيلة بمواجهة تطورات الحاضر وتحديات المستقبل . وينبغي للمنظمة من جانبها أن تطور نفسها حتى تصبح بحق أداة فاعلة ومواكبة للمتغيرات العالمية . ولذلك فلابد من اتخاذ عدد من الخطوات الهامة وفي طليعتها قيام مجلس الأمن بدعم الاصلاحات المرجوة . فالازدياد المتعاظم في عدد الدول الأعضاء من ناحية ، وظهور قوى مؤثرة جديدة على الساحة الدولية من ناحية أخرى أمران جديران بتحقيق هذا المطلب .

ومن هذا المنطلق فإننا نلاحظ أن هناك دولا أعضاء في المنظمة قد بدأت في السنوات الأخيرة تضطلع بمهام مؤثرة في منظمتنا وتساهم بذلك في تأدية دورها في استتباب السلام والأمن في العالم . وعلى هذا الأساس فإن دولة البحرين تتطلع إلى المساهمة في هذه الجهود من خلال عضويتها القادمة في مجلس الأمن .

إن مقدرة الأمم المتحدة على منع نشوب المنازعات وصون السلم العالمي تتوقف إلى حد بعيد على مصداقية تطبيق مبادىء الميثاق والتي ينبغي لها ، كقاعدة أساسية ، أن تحكم مداولات وقرارات الأمم المتحدة ، ولاسيما مجلس الأمن . فمتى ما ساد التصور بأن التطبيق انتقائي ، فإن الثقة قد تهتز لدى الكثيرين وتضعف معها السلطة المعنوية التي هي الصفة الجوهرية للميثاق .

إن المنجزات العظيمة التي يزخر بها تاريخ هذه المنظمة في أماكن كثيرة من العالم تجعلنا رغم بعض الاخفاقات التي واجهتها على يقين من أن لا بديل لنا عن هذه المنظمة إطارا وضمانا لمستقبل ننظر إليه بعين الأمل والتفاؤل في اقرار السلم والأمن الدوليين .

السيد الرئيس ،

إن البشرية وهي تعيش نهاية هذا القرن لترنو

إلى أن يسود العلاقات الدولية مبدأ المساواة والعدل ونبذ استخدام القوة والتهديد بها. كما وتتطلع في الوقت ذاته إلى استقرار وسلام قائمين على مبادىء التفاهم وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ترسيخا لدعائم الحق والأمن والسلام بين أمم الأرض قاطبة.

وشكرا



تصريح صحافي للشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت حول التهديدات العراقية الأخيرة للكويت.

(الوطن، الكويت، ٩/ ١١/ ١٩٩٤. العدد، ٦٧٠ / ١١٥١).

إخواني المواطنين أحدثكم في هذه الظروف الراهنة والعصيبة والدقيقة التي تواجه وطننا العزيز هذه الأيام إثر البيان العراقي الصادر في الأول من أمس هذا البيان الذي جاء ليجدد نوايا النظام العراقي وأطماعه التوسعية.

وكل من أطلع وتمعن في قراءة هذا البيان يجد أن من صاغ البيان أو وافق على أعداده يعرف حقيقة أنه جاء مغالطا للحقيقة والواقع وفيه الكثير من التجني على الكويت وعلى شعبها الصغير جاء البيان ليتهم جهات دولية ويتهم الكويت بشكل خاص وبعض دول المنطقة بأنها كما ورد في البيان هي السبب في استمرار الحصار الإقتصادي والسبب في تجويع العراقيين والكل يعرف أن هناك أسبابا كثيرة كان بإمكان رئيس النظام العراقي قبل أن يصدر هذا البيان أن يصارح الشعب العراقي بها وأن يقول للجميع أن السبب هو السلطة العراقية التي ما زالت تتعنت وترفض تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي.

ونسى رئيس النظام العراقي أو تناسى أن هذه القرارات صدرت من منظمة دولية وهي مجلس الأمن وعليه أن ينصاع وينفذ جميع هذه القرارات ولكن رئيس النظام يريد أن يتهرب ويتخلص من تنفيذ هذه القرارات ويتمسك بجزئية بسيطة ألا وهي الفقرة الثانية والعشرون من القرار ٣٨٧ والذي يختص بتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية والمعدات العسكرية.

من قال أن الهدف من القرار هو فقط تدمير الأسلحة العراقية.. لا.. أن دول التحالف قامت بعمل يهدف إلى تحرير الكويت وإبعاد القوات العراقية الغازية من كافة الأراضي الكويتية. هذا هو البند الأول أما فيما يتعلق بتدمير الأسلحة والمراقبة فهذا موضوع ثان — هل نسي النظام العراقي عدوانه على الكويت.. ونسى إحتلال الكويت.. لولا القدرة الإلهية ولولا دول التحالف لبقيت القوات العراقية في الأراضي الكويتية.

لقد نسي النظام العراقي الشق الأول من هذا

إلى أن يسود العلاقات الدولية مبدأ المساواة والعدل ونبذ استخدام القوة والتهديد بها . كما وتتطلع في الوقت ذاته إلى استقرار وسلام قائمين على مبادىء التفاهم وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ترسيخا لدعائم الحق والأمن والسلام بين أمم الأرض قاطبة .

وشكرا



تصريح صحافي للشيخ سعد العبدالله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت حول التهديدات العراقية الأخيرة للكويت .

(الوطن، الكويت، ٩/ ١١/ ١٩٩٤ . العدد، ٦٧٠ / ١١٥١).

إخواني المواطنين أحدثكم في هذه الظروف الراهنة والعصيبة والدقيقة التي تواجه وطننا العزيز هذه الأيام إثر البيان العراقي الصادر في الأول من أمس هذا البيان الذي جاء ليجدد نوايا النظام العراقي وأطماعه التوسعية .

وكل من أطلع وتمعن في قراءة هذا البيان يجد أن من صاغ البيان أو وافق على أعداده يعرف حقيقة أنه جاء مغالطا للحقيقة والواقع وفيه الكثير من التجني على الكويت وعلى شعبها الصغير جاء البيان ليتهم جهات دولية ويتهم الكويت بشكل خاص وبعض دول المنطقة بأنها كما ورد في البيان هي السبب في استمرار الحصار الإقتصادي والسبب في تجويع العراقيين والكل يعرف أن هناك أسبابا كثيرة كان بإمكان رئيس النظام العراقي قبل أن يصدر هذا البيان أن يصارح الشعب العراقي بها وأن يقول للجميع أن السبب هو السلطة العراقية التي ما زالت تتعنت وترفض تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي .

ونسى رئيس النظام العراقي أو تناسى أن هذه القرارات صدرت من منظمة دولية وهي مجلس الأمن وعليه أن ينصاع وينفذ جميع هذه القرارات ولكن رئيس النظام يريد أن يتهرب ويتخلص من تنفيذ هذه القرارات ويتمسك بجزئية بسيطة ألا وهي الفقرة الثانية والعشرون من القرار ٣٨٧ والذي يختص بتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية والمعدات العسكرية .

من قال أن الهدف من القرار هو فقط تدمير الأسلحة العراقية . . لا . . أن دول التحالف قامت بعمل يهدف إلى تحرير الكويت وإبعاد القوات العراقية الغازية من كافة الأراضي الكويتية . هذا هو البند الأول أما فيما يتعلق بتدمير الأسلحة والمراقبة فهذا موضوع ثان — هل نسي النظام العراقي عدوانه على الكويت . . ونسى إحتلال الكويت . . لولا القدرة الإلهية ولولا دول التحالف لبقيت القوات العراقية في الأراضي الكويتية .

لقد نسي النظام العراقي الشق الأول من هذا

القرار ويريد أن يخادع العالم ويقول أن العراق التزم بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والفقرة٢٢ من القرار٦٨٧ الخاص بتدمير الأسلحة وينادي ويناشد العالم أن يرفع الحصار أما بشكل جزئي أو بشكل عام، ولكن ماذا يعني رفع الحصار أيها الأخوة. ؟ . .

رفع الحصار يعني أن يستطيع العراق تصدير النفط وأخذ الدراهم لشراء الأسلحة والمعدات الحديثة ويغزو الكويت أو غيرها من دول المنطقة مرة ثانية لتحقيق أحلامه ولكن أقول لكم أيها الأخوة إننا منذ أن اطلعنا على مضمون هذا البيان الظالم المليء بالإتهامات والنوايا العدوانية ضد الشعب الكويتي لم نستغرب أن يكون البيان أو المذكرة التي تهدف إلى تنفيذ النوايا العراقية مثار تساؤل ويحق للبعض منكم أو الأكثرية منكم إخواني المواطنين أن يستفسروا عن الأجراءات والخطوات التي إتخذتها أو ستتخذها الحكومة من أجل حماية الوطن والمواطنين من عدو غادر لا ننسى عدوانه الذي تم صباح يوم الثاني من أغسطس وليس لدى الحكومة أي سر تخفيه على الأخوة المواطنين فيجب أن يكونوا على علم ومعرفة بجميع الإجراءات التي تمت والتي ستتم خلال الأيام المقبلة والتي تتمثل بالمحافظة على أمن وطننا الحبيب وأهله من أجل أن يشعر الجميع بالأمن والأمان وأنا هنا أتحدث إليكم بشكل عام دون الدخول في التفاصيل لأني سوف أتحدث إلى إخواني المواطنين بكل مناسبة من أجل أن تكون الصورة واضحة للجميع .

هذا قدرنا وهي مسؤوليتنا وسوف ندفع الثمن مهما يكن للدفاع عن كويتنا الحبيبة فمنذ أن اطلعت الحكومة على فحوى البيان العراقي أسرعت للعمل في الميدانين السياسي والعسكري واتصلنا بكبار المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة وأطلعناهم على فحوى البيان العراقي وما تضمنه من نوايا تشكل خطراً على الكويت أولا ودول المنطقة ثانيا وأطلعنا أيضا رئيس مجلس الأمن على هذا البيان الخطير حيث تفهم ما ورد فيه من عبارات تبرز النوايا العراقية العدوانية .

وقد اجتمع مجلس الأمن مساء أمس الأول واتخذ قرارا باستدعاء مندوب النظام العراقي وإبلاغه رفض المجلس للبيان شكلاً وموضوعا كما طلب المجلس من مندوب النظام العراقي أن يعطي تفسيرات واضحة عن هدف تحرك القوات العراقية حتى وإن كانت داخل الأراضي العراقية وقد اجتمع مجلس الأمن أمس لمتابعة الأحداث والتطورات وكذلك اتصلنا بالأشقاء والأصدقاء وأبلغناهم بحقيقة الوضع من أجل العمل الجماعي .

هذا في المجال الإعلامي أما فيما يتعلق بالعمل في الميدان العسكري وأعلم أن هذا محل تساؤل الكثيرين من الأخوة المواطنين فاسمحوا لي بعدم

التحدث بشكل شامل وتفصيلي لأن الحديث في هذا الموضوع يتعارض مع النواحي العسكرية والأمنية ولكن أقول اطمئنوا بأن الدول الشقيقة والصديقة قد إتخذت الإجراءات السريعة فيما يتعلق بالوجود هنا وفي المنطقة من أجل ردع عدوان عراقي لا سمح الله على بلدنا العزيز.

ولا أذيع سرا إذا قلت أن طلائع القوات الجوية موجودة الآن في المنطقة كما بدأت عملية المراقبة الجوية للتحركات العراقية ووجود هذه القوات وزحفها من منطقة إلى أخرى.

كما سيصل إلى هذه المنطقة المزيد من الطائرات متعددة الأغراض من أجل توفير الأمن وحماية الكويت ودول المنطقة وإذا كان هناك من يقول الآن في العراق أن الحصار الإقتصادي هو سبب موت الكثير من العراقيين فأنا هنا أطرح هذا السؤال ليصل إلى مسامع رئيس النظام العراقي ليقل لنا إسم مواطن عراقي مات نتيجة المجاعة.

ولكن في الوقت نفسه ليقل العالم كم عراقيا مات في سجون بغداد نتيجة للتعذيب والجوع والقتل الجماعي. ليقل لنا رئيس النظام العراقي كم مواطنا عراقيا بريئا صفي في شوراع بغداد وفي خارج بغداد أيضا. العالم يعرف هل صحيح ما يدعيه رئيس النظام العراقي أن المجاعة سببت الموت لكثير من العراقيين.

نحن نعلم أن المستودعات العراقية مليئة بالمواد الغذائية ونعرف نحن والعالم أيضا أن المستودعات العراقية مليئة بالأدوية ولكن من أجل سبب ما في ذهن رئيس النظام العراقي يريد أن يفهم العراقيين أن السبب في موتكم وموت أطفالكم هو الكويت بالدرجة الأولى وأميركا بالدرجة الثانية ونسي أن أميركا هي عضو في مجلس الأمن وأنا هنا لا أريد الدفاع عن الموقف الأميركي. في الحقيقة أميركا تملك وسائل إعلام تمكنها من الرد على ما يدعيه الجانب العراقي ولكن هذا القرار إتخذ بالإجماع من جميع أعضاء مجلس الأمن وأفهم النظام العراقي بأن لا تتعبوا أنفسكم فإنه ليس هناك نية أو نوايا لإلغاء الحصار بشكل جزئي أو عام إلا بعد أن يحترم الجانب العراقي القرارات الدولية ويعترف بسيادة دولة الكويت والإفراج عن أبنائنا الأسرى والذين لا زالوا في سجون الطاغية.

هذا قرار مجلس الأمن ولكن النظام العراقي يريد أن يتلاعب ويخدع العالم بأن العراق نفذ تلك القرارات ولكن الحصار مستمر بسبب الكويت وبعض الأنظمة في الخليج هذه أيها الأخوة مغالطات وأكاذيب لا يمكن أن يصدقها أي عاقل ولكن يهمني كمسؤول وكمواطن أن أقول لكن أخوتي وأخواتي أن المسؤولية كبيرة وأن العمل جاد ويتطلب منا جميعا مزيدا من الصبر ومزيدا من التعاون والإحساس بالمسؤولية ويتطلب منا أيضا الإستماع إلى إرشادات وتوجيهات المؤسسات العسكرية والجهات الحكومية الأخرى من أجل أن

يستتب الأمن ويشعر كل مواطن بالأمن والإستقرار وقد وصلتني معلومات تفيد بأن هناك قلقا وأنا لا ألوم أي مواطن لكنني أميز بين القلق والخوف نحن نقلق على مستقبلنا ومستقبل بلدنا ومستقبل أولادنا وأحفادنا لكن لا نخاف هذا هو قدرنا ومستعدون أن نموت من أجل الكويت وإذا كان العراق يعتقد أنه بتحريك قواته هنا أو هناك أن يولد الخوف والرعب عند الكويتيين فهذا اعتقاد خاطىء من أساسه لأن الله سبحانه وتعالى معنا ولا يمكن أن نترك للعراق فرصة ثانية لتنفيذ مآربه وأهدافه .

فنحن نتذكر العدوان العراقي الغادر الذي تم صباح الثاني من أغسطس ولن تتكرر هذه المأساة فكلنا نعمل جميعا يداً واحدة من أجل حماية بلدنا وصد أي عدوان بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء ولقد أبلغنا الأخوة في مجلس التعاون عن التحرك العراقي وأبعاده وأستطيع أن أقول لكم أن الأشقاء والأصدقاء اتخذوا مواقف إيجابية تتعلق برفض البيان العراقي أولا والإستعداد للوقوف مع الكويت والدفاع عن كيانها واستقلالها ويسعدني بهذه المناسبة أن أسجل الشكر والتقدير لقادة هذه الدول بإسم الكويت أميرا وحكومة وشعباً . .

لهذه المواقف التي اتسمت بالوفاء والمصداقية واتسمت أيضا بتنفيذ الإتفاقيات الأمنية بيننا وبين الدول الصديقة .

علينا جميعا أيها الأخوة أن نتابع هذه التطورات بكثير من الحذر والحيطة والإنتباه وأنا متأكد أن تحرك القوات العراقية ــ حتى داخل العراق ــ تحت المراقبة بواسطة أجهزة ومعدات خاصة نحن نعيش بصراحة ووضوح وبإحساس بالمسؤولية ظروفا دقيقة وعصبية . . تتطلب منا جميعا نسيان الماضي والتفكير بالحاضر والمستقبل وكفى حديث الدواوين الذي اتسم بالميوعة واتسم أحيانا بالأفكار التي لا تهدف إلى وحدة الصف والكلمة ولكن تهدف إلى تمزيق الجبهة الداخلية .

كفانا ما حصل من ميوعة وكلام ردد ويردد من بعض الدواوين يجب أن يفهم العراق بأن أهل الكويت رجالا ونساء شيوخا وشباباً اتفقوا على كلمة واحدة وهي الموت من أجل الكويت .

هكذا أيها الأخوة دافع الآباء والأجداد عن هذه الأرض الطيبة واليوم يتحمل هذا الجيل الدفاع عن حرمة الوطن وكيانه واستقلاله مهما كلف ذلك من ثمن وكلنا على استعداد للتضحية بالغالي والنفيس وأن نضحي بأرواحنا من أجل أمن الكويت . . مرحبا بالشهادة وهذا يتطلب من المواطنين ومن كافة فئات الشعب الكويتي وجمعياته ومنظماته واتحاداته وأنديته التكاتف وتوحيد العمل وتوحيد الصف وألا نترك للعدو فرصة لينفذ بها مآربه العدوانية .

هذا يا إخواني ما أحببت أن أقوله في هذه المناسبة وأقول لكم بأنني وإخواني أعضاء الحكومة

سنجتمع منذ هذه الساعة من أجل أن نتعرف على كل ما اتخذ من إجراءات داخل الكويت وخارجها.

ويجب أن تدركوا أيضا أن أخوانكم العاملين في المؤسسة العسكرية إتخذوا الإجراءات الضرورية في الجيش والحرس الوطني ورجال الشرطة وسوف ندرس هذه الإجراءات الضرورية وإذا وجدنا دواعي الأمن تستدعى مزيدا من الإجراءات فلن نتأخر ولكنا سنحمل السلاح من أجل الدفاع عن الكويت. هذه أيها الأخوة مسؤولياتنا هذه أيها الأخوات رسالة الآباء والأجداد نحملها جميعا وعلينا أن نقدر هذه المسؤولية وأن نتعاون كأخوة أعزاء وأن نسير في طريق واحد هو طريق الصمود وطريق الدفاع عن أرضنا الطيبة مستنيرين دائما وأبدا بإرشادات قائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله وختاما أدعو االباري أن يمن على بلدنا بنعمة الأمن والإستقرار وأن يحفظ هذا البلد من كل مكروه.

واالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

★★★

نص التقرير الكامل المرفوع لمجلس الأمن الدولي الذي يلزم العراق بتطبيق برنامج المراقبة طويل المدى.

(القبس، الكويت، ١١/ ١٠/ ١٩٩٤، العدد، ٧٦٥٥).

تقرير السكرتير العام حول وضع تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة والتحقيق طويلي المدى لإلتزام العراق بمضمون بنود الفقرة (ج) من قرار مجاس الأمن رقم٦٨٧(١٩٩١).

اولا : مقدمة

١- هذا التقرير هو السادس المقدم فيما يتصل بالفقرة(٨) من قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥(١٩٩١) الذي يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر حول تطبيق خطة اللجنة الخاصة بالمراقبة المستمرة والتأكد من إلتزام العراق بالبنود المتعلقة بالأمر في الفقرة(ج) من قرار مجلس الأمن رقم٦٨٧(١٩٩١).

٢- يمثل هذا التقرير مرحلة هامة للغاية في تطور التويض الممنوح للجنة. وهو يأتي مفصلا بوجه خاص كي يدعم النتائج المضمنة في القسم(٤) أدناه بأن نظام اللجنة للرقابة والتحقق طويلي المدى قد بدأ العمل به بصورة مؤقتة. وبالرغم من عدم وضع بعض العناصر في مواقعها إلا أن العمل االتمهيدي قد تم إنجازه بينما يتم إكمال النواقص في الوقت الحالي من خلال إستخدام إجراءات بديلة، وذلك حتى تتمكن اللجنة من البدء بجدية في اختبار إكتمال وكفاءة نظامه. كما أن بقية العناصر سيتم وضعها في مواقعها في أقرب وقت.

سنجتمع منذ هذه الساعة من أجل أن نتعرف على كل مــا اتخذ مـن إجـراءات داخـل الكـــويت وخارجها.

ويجب أن تدركـوا أيضا أن أخـوانكم العاملين في المؤسسة العسكريـة إتخذوا الإجراءات الضرورية في الجيش والحرس الوطني ورجـال الشرطة وسوف نـدرس هـذه الإجـراءات الضروريـة وإذا وجـدنـا دواعي الأمن تستـدعى مزيدا مـن الإجراءات فلن نتأخر ولكنا سنحمل السلاح من أجل الدفاع عن الكـويت. هذه أيها الأخـوة مسؤوليـاتنا هـذه أيها الأخـوات رسـالـة الآباء والأجـداد نحملهـا جميعـا وعلينا أن نقـدر هذه المسؤولية وأن نتعـاون كأخوة أعزاء وأن نسير في طريق واحد هـو طريق الصمود وطـريق الدفـاع عن أرضنا الطيبـة مستنيرين دائما وأبـدا بإرشـادات قـائد مسيرتنـا حضرة صـاحب السمو أمير البلاد حفظه الله وختاما أدعو االباري أن يمن على بلدنا بنعمة الأمن والإستقرار وأن يحفظ هذا البلد من كل مكروه.

واالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

★★★

نص التقـرير الكـامل المرفـوع لمجلس الأمن الـدولي الـذي يلـزم العـراق بتطبيق برنامج المراقبة طويل المدى.

(القبس، الكـــويت، ١١/ ١٠/ ١٩٩٤، العدد، ٧٦٥٥).

تقرير السكرتير العـام حول وضع تطبيق خطة اللجنـة الخاصـة بالمراقبـة والتحقيق طـويلي المدى لإلتزام العـراق بمضمون بنود الفقـرة (ج) من قرار مجاس الأمن رقم٦٨٧(١٩٩١).

اولا: مقدمة

١-- هـذا التقريـر هـو السادس المقـدم فيما يتصل بـــالفقـــرة(٨) مـن قـــرار مجلس الأمـن رقم ٧١٥(١٩٩١) الـذي يطلب من السكـرتير العـام تقـديم تقـريـر إلى المجلس كل ستـة أشهـر حـول تطبيق خطـة اللجنـة الخاصـة بـالمراقبـة المستمـرة والتأكد من إلتـزام العراق بالبنود المتعلقـة بالأمر في الفقـــــرة(ج) مـن قـــــرار مجلـس الأمـن رقم٦٨٧(١٩٩١).

٢-- يمثل هذا التقرير مرحلـة هامة للغاية في تطور التـويض الممنوح للجنة. وهـو يأتي مفصلا بوجه خـاص كي يدعـم النتائج المضمنـة في القسم(٤) أدناه بأن نظام اللجنة للرقابة والتحقق طويلي المدى قد بدأ العمل بـه بصورة مؤقتة. وبـالرغم من عدم وضع بعض العنــاصر في مـواقعهــا إلا أن العمل االتمهيدي قـد تم إنجازه بينما يتم إكمال النـواقص في الـوقت الحالي من خـلال إستخـدام إجـراءات بـديلـة، وذلك حتى تتمكن اللجنـة مـن البـدء بجدية في اختبار إكتمال وكفاءة نظامه. كما أن بقية العنــاصر سيتم وضعهـا في مـــواقعهـا في أقـــرب وقت.

ثانيا : مفهوم العمليات

٣- يحدد الملحق المرفق بالوثيقة س/ ١٩٩٤/ ٣٤١ مفهوم عمليات اللجنة فيما يتعلق بتنفيذ خطتها للمراقبة المستمرة والتأكد من الإلتزام، كما هي مضمنة في الوثيقة رقم س/ ٢٢٨٧١/ تعديل١٠ .

وبإختصار فإن هذا المفهوم إنما يقوم على التفتيش الدوري للمنشآت المعنية وذلك من خلال حصر كافة المواد ذات الإستخدام المزدوج [أي تلك التي لديها إستخدامات مسموح بها إلا أنه يمكن إستخدامها في الحصول على الأسلحة المحظورة] ومن خلال متابعة مصير كافة المواد التي تم حصرها . وتقوم عمليات التفتيش وإجراءات الحصر الدقيقة للمواد على مجموعة من النشاطات المترابطة وهي : المراقبة الجوية بواسطة مجموعة مختلفة من أجهزة الإستشعار وأجهزة الإستشعار من على بعد، وبطاقات التعريف والأختام ومختلف أنواع تكنولوجيا الإستكشاف والمعلومات التي يتم الحصول عليها بواسطة مصادر أخرى، وعندما يتم رفع الحظر عن المواد ذات الأغراض المزدوجة، استخدام البيانات الخاصة بالتصدير والإستيراد من خلال آليات للضبط والمراقبة .

ولن يكون أي من هذه العناصر كافيا بحد ذاته لتوفير الثقة في النظام إلا أنها مجتمعة، يمكن أن تشكل أحد أكثر نظم المراقبة الدولية شمولاً التي تمت صياغتها في مجال مراقبة التسلح .

وستعتمد الثقة في كفاءته ـــ من بين أشياء أخرى ــ على الآتي :

أ- حصول اللجنة على صورة كاملة لبرامج العراق السابقة وحصر كامل للمنشآت والمعدات والمواد المرتبطة بتلك البرامج السابقة، بالإضافة إلى معرفة تامة بمصير المواد ذات الإستخدام المزدوج المتاحة حاليا للعراق . وتوفر هذه المعلومات والبيانات الأساسية التي يمكن أن تقوم عليها عملية المراقبة المستمرة والتأكد من الإلتزام . وأن أي غموض يتصل بدقة أو إكتمال هذه البيانات سيؤدي إلى غموض بخصوص ما إذا كان نظام الرقابة والتحقيق طويلي المدى يقوم بالفعل بمراقبة كافة المواد التي يجب مراقبتها . وهذا بدوره سيستدعى إجراء المزيد من عمليات التفتيش للحصول على البيانات المطلوبة للنظام .

وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها بصورة أساسية من خلال التصاريح والإقرارات العراقية المطلوبة بموجب القرارات ٦٨٧ و٧٠٧ و٧١٥ (لعام١٩٩١) وبواسطة عمليات التفتيش والتحليل التي تقوم بها اللجنة . ومطلوب من العراق أن يجدد إقراراته الخاصة بنشاطاته وقدراته ذات الأغراض المزدوجة، كل ستة أشهر.

ب- إنجاز إجراءات المراقبة والتثبت الشاملة لكل موقع ستتم فيه عمليات المراقبة فيما يتعلق

بالمواد أو النشاطات ذات الأغراض المزدوجة التي تتم هناك. وهذه الإجراءات جاءت كنتيجة لعميات التفتيش الأساسية، أي عمليات التفتيش بهدف التعرف على الوضع والتصنيف والحصر ووضع أجهزة الإستشعار وتطوير الإجراءات كلما لزم ذلك. وهي توفر الأساس للنشاطات المستقبلية المتعلقة بالرقابة الدائمة والتحقق للموقع المعين.

ج- النجاح في اختبار نظام المراقبة المستمرة والتأكد من الإلتزام وذلك حتى يمكن:

- التوصل إلى تفهم وممارسة واضحين لكيفية عمل عناصر النظام بما في ذلك الخطوات المطلوبة من العراق.

— تقييم كفاءة العناصر كل على حدة مجتمعة كذلك.

وبينما يقوم النظام على أساس تقديم العراق لإفرازات مضبوطة وشاملة لنشاطاته وقدراته ذات الأغراض المزدوجة وأنه لا يمكنه أن يعمل مهما كانت درجة كفاءته من دون هذه الإقرارات الكاملة إلا أنه قد صمم أيضا بصورة تتميز بالدقة. ولقد اثبتت التجربة أنه حتى عند الحصول في البداية على إقرارات غير مضبوطة، فإن اللجنة تمكنت ومن خلال إستخدام مصادرها المختلفة، من ممارسة حقها في التفتيش وفي الحصول على المعلومات المطلوبة للنظام. إلا أنه إذا ما سعى العراق وبصورة منتظمة لتعويض عمل اللجنة من خلال منع الوصول إلى المواقع — على سبيل المثال — فإنه لن يكون في إمكان اللجنة أن تقدم لمجلس الأمن التطمينات التي يسعى للحصول عليها فيما يتعلق بالتزام العراق بشروط الفقرة (١٠) من القرار رقم ٦٨٧(١٩٩١) وإذا ما حدثت مثل هذه الواقعة فإن اللجنة ستقوم فوراً بإطلاع المجلس عليها.

٤- حالما يتم تخفيف أو رفع الحظر المفروض على العراق بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) وطبقا للفقرة (٢١) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وإلى المدى الذي يسمح فيه العراق بإستيراد المواد ذات الأغراض المزدوجة مرة أخرى، سيتطلب الأمر إضافة عنصر هام لعملية المراقبة الشاملة لقدرات العراق ذات الأغراض المزدوجة ألا وهي آلية التصدير والإستيراد المنصوص عليها في الفقرة (٧) من القرار رقم ٧١٥ (١٩٩١).

ثالثا ـ خطوات تنفيذ الخطة

٥- يعتمد تنفيذ الخطة على حصول اللجنة على حصر كامل للقدرات العراقية السابقة والحصول على معلومات شاملة عن القدرات والنشاطات الحالية ذات الأغراض المزدوجة في العراق، إلا أنه وحتى ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ فشل العراق في الوفاء بالتزاماته بموجب القرار رقم ٧١٥(١٩٩١) وخطط المراقبة المستمرة والتأكد من

التزام العراق المصدق عليها بموجبه .

وحتى ذلك الوقت لم يتقدم بأي إقرارات طبقا لمتطلبات تلك الخطط كما أنه أعاق وحجب بعض النشاطات التي تعتبر ذات طبيعة قابلة للمراقبة . وبالتالي فإنه ضمن الظروف السائدة وإلى أن يلتزم العراق، فإن اللجنة وبالرغم من قيامها بالعديد من الأعمال التمهيدية ليست في موقف يمكنها من البدء في خطتها .

٦- حالما تم الحصول في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ على موافقة العراق الرسمية على القرار الذي جرى تبنيه في ١١ أكتوبر ١٩٩١ ، قامت اللجنة التي إستمرت في التثبيت من كافة أوجه برنامج العراق السابق، فوراً بإعادة تخصيص معظم مصادرها لإقامة نظام المراقبة المستمرة حالما يصبح هذا الأمر ممكنا .

وبالإضافة إلى ذلك زادت اللجنة عدد موظفيها في نيويورك زيادة كبيرة وذلك لضمان أن النقص في الموظفين لن يشكل عنصراً هاماً في تعطيل هذه المهمة . وأن إعادة التخصيص وزيادة المصادر هذه قد اتضحت أهميتها، حيث نجد أنه خلال الثلاثين شهراً إلى نوفمبر ١٩٩٣ أجرت اللجنة ٤٤ عملية تفتيش بينما في العشرة أشهر التي مضت منذ ذلك الحين أجرت اللجنة أو بدأت في إجراء ٢٩ عملية تفتيش تعلقت جميعها ما عدا خمس منها بصورة مباشرة بخطة المراقبة المستمرة والتأكد من التزام العراق .

٧- تظهر طبيعة العمليات وعدد عمليات التفتيش التي أجريت بأن إقامة نظام المراقبة المستمرة يعتبر مهمة ضخمة ومعقدة، حيث استدعت التفتيش على كامل فئات المواقع والصناعات التي لم يقم موظفو اللجنة بزيارتها من قبل . ولقد اضطر هذا الأمر اللجنة للتأقلم مع الوضع كما يلي :

— تطلبت عمليات التفتيش الجديدة خبرة لم تستخدمها اللجنة من قبل، بل أنها غير متاحة لها في أوساط موظفيها . وبالتالي قامت اللجنة باللجوء إلى مصادر عدد كبير من الدول الأعضاء وذلك لضمان قيامها بعملياتها على أساس أعلى المستويات القياسية . إلا أنه وبالرغم من ذلك لم تجد في العديد من المجالات الخبرة اللازمة في أوساط موظفي الحكومات التي أعانت اللجنة، وكان عليها بالتالي الحصول على هذه الخبرة من خلال توظيف إخصائيين من القطاع الخاص الصناعي .

— هناك حاجة إلي تطوير أساليب جديدة لإجراء عمليات التفتيش الأساسية ولتقييم جدوى أساليب المراقبة .

— يجب تطوير تطبيقات تكنولوجية جديدة لخدمة إحتياجات المراقبة التي تم تحديدها خلال عمليات المراقبة الأساسية .

٨- الخطوات المحددة التي اتخذت لإقامة وتشغيل نظام المراقبة المستمرة منذ ٢٦ نوفمبر ١٩٩٣ جرى وضعها بالتفصيل في الملحق(١) للوثيقة رقم س(١٩٩٤) ٤٨٩ وفي الملحق(١) لهذا التقرير.

والفقرات التالية تلخص الوضع الحالي لهذه الأنشطة.

١ - معرفة البرامج السابقة

٩ـ تنامت معرفة اللجنة ببرامج العراق السابقة بصورة كبيرة خلال الستة أشهر السابقة ويرجع ذلك إلى تحسن الوضع فيما يتعلق بإقرارات العراق وإلى جهود التفتيش والتحليل التي قامت بها اللجنة. وكنتيجة لذلك فإن اللجنة الآن في طريقها إلى التوصل إلى تفهم كامل لهذه البرامج السابقة.

١٠- يعد التوصل إلى صورة كاملة لبرامج العراق السابقة فيما يتعلق بالأسلحة المحظورة أمرا هاما، وذلك لأنه يوفر جزءاً هاما من المعلومات الأساسية التي تنطلق منها إجراءات الرقابة والتحقق طويلي المدى، ومن المهم أيضا التثبت من إقرارات العراق إذا كان لنا أن نثق في البيانات الأساسية، وبالتالي الثقة في النظام الذي أقيم على أساسها.

وستستمر الجهود المبذولة للتثبت من المعلومات التي يقدمها العراق، وبوجه خاص تلك المتعلقة بالإمدادات الأجنبية. وإذا ما وضعنا في الإعتبار أن العراق. تقدم فقط بوثائق محدودة (حيث أدعى أن كافة الوثائق المتعلقة ببرامجه السابقة قد أصابها الدمار)، وأن هذه الجهود كان عليها الإعتماد على نشاطات اللجنة وجهودها التفتيشية وعلى التحقيق مع الموظفين العراقيين ممن لهم صلة بهذه البرامج، ومن خلال الإتصال بالحكومات التي أعلن بأنها قدمت هذه الإمدادات أو يفترض قيامها بذلك.

ومن خلال هذه العملية حصلت اللجنة على معلومات إضافية كانت هي نفسها في حاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بوضع معدات الإنتاج وكيفية الحصول على المواد واستخداماتها في البرامج. ولقد كشفت بعض هذه التحقيقات تناقضات في الإقرارات العراقية. وبينما ساعدت هذه الجهود في سد الثغرات التي تحتويها الإقرارات العراقية عن البرامج السابقة، وفي التثبت من الأوجه الأخرى التي تم الإقرار بها ولم يتم دعمها بادلة إضافية، إلا أن المطلوب هو قيام العراق بخطوات إضافية لتقديم كافةالمعلومات اللازمة. وفي هذا الصدد يجب استكمال التزام العراق — الذي عبر عنه في العديد من المناسبات — بالتعاون في توفير المعلومات الإضافية المكملة والتوضيحات المتعلقة ببرامجه السابقة، وذلك لأهمية هذا الأمر في التوصل إلى الصورة الكاملة للبرامج المشار إليها أعلاه، وبالتالي في تعزيز الثقة في نظام المراقبة.

ب - إقرارات العراق حول القدرات الحالية.

١١- لقد تحسن الوضع كثيرا عما كان عليه في نوفمبر ١٩٩٣، عندما أعلن العراق، لدى قبوله شروط القرار ٧١٥ (١٩٩١) أن تقاريره السابقة بعنوان «معلومات وبيانات تتعلق بخطة الرقابة والتحقق طويلي المدى» ينبغي «أن ينظر إليها على أساس أنها قد أعدت وقدمت متوائمة مع شروط القرار ٥١٧ (١٩٩١) ومع الخطط المعتمدة المتعلقة به». وردت اللجنة في حينه بأن تلك التقارير السابقة كانت ناقصة من عدة نواح ولا يمكن اعتبارها كإقرارات أولية طبقا لتلك الخطط، كما أنها لا تشكل أساسا كافيا لتخطيط وتنفيذ سليمين لعمليتي الرقابة والتأكد المستمرتين.

١٢- لقد تلقت اللجنة منذ ذلك الحين، كما كبيرا من المعلومات حول أنشطة العراق وقدراته المزدوجة الأغراض، يكفي لممارسة الرقابة والتحقق طويلي المدى، بصورة مؤقتة، بيد أن بعض الإقرارات العراقية بهذا الصدد مازالت غير كاملة. والعراق في حاجة لتحسين هذه الإقرارات.

فهناك فجوات وتناقضات في جميع المجالات التي سعت اللجنة جاهدة لإيجاد حلول لها. وقد واجهت صعوبات كبيرة في الحصول على البيانات الضرورية وخاصة في المجال البيولوجي وتوضح العملية التي تتبعها اللجنة في التغلب على هذه الصعوبات، الطرق المتبعة في المجالات الأخرى، ويصف القسم **III** من الملحق الأول هذه الطريقة بالتفصيل.

١٣- إستشارات اللجنة، أثناء المباحثات التي جرت في سبتمبر ١٩٩٤ بينها وبين وفد عراقي رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز إلى المجالات التي مازالت اللجنة في حاجة إلى بيانات بصددها. وتستمر في العراق تبعا لذلك، عملية متابعة على مستوى الخبراء في إطار عمليات التفتيش والرقابة والتحقق المستمر. وقد اقترحت اللجنة طرقا ووسائل تمكن من الحصول على معلومات ضرورية لعملية المراقبة. وقد تلقت اللجنة تأكيدات بأنها ستحصل على المعلومات الناقصة.

١٤- أما حجم وتعقيدات عملية إقامة نظام للمراقبة والتحقق طويلي المدى، فهذا ما ينعكس في الصعوبات التي تواجهها اللجنة في الحصول على المعلومات المطلوبة والتي يواجهها العراق في جمع تلك المعلومات، ويمكن أن تعزى هذه الصعوبات بقدر كبير، إلى حقيقة كون أنشطة اللجنة في مجال الرقابة والتحقق طويلي المدى، قد أدت بها إلى الذهاب إلى مواقع لم تكن قد زارتها من قبل، وبالتالي إلى الإتصال بمسؤولين عراقيين لم يسبق لهم أن تعاملوا مع اللجنة.

ولابد من بذل مزيد من الجهود لتعليم هؤلاء المسؤولين (الموظفين) العراقيين:

أولا من جانب العراق بالذات الملزم بتوفير

إقرارات كاملة، ولكن أيضا من جانب اللجنة، فيما يتعلق بتوضيح متطلبات الخطة. ويمكن لذلك أن يقوم الوضع خلال الأشهر المقبلة.

ج ـ عمليات تفتيش أساسية

١٥ - ترمي عمليات التفتيش الأساسية إلى تقدير ما إذا كان موقع ما يتطلب مراقبة، وإلى وضع توصيات حول الكيفية التي ينبغي أن تتم بها عملية المراقبة في ذلك الموقع إن كان يتطلب ذلك حقا، وحول الأشياء التي ينبغي وضع علامات عليها وحول تركيب أجهزة المراقبة، أما المنتج النهائي لعملية التفتيش الأساسية، بعد أن تتخذ قرارات بصدد هذه التوصيات، فهو وضع بروتوكولات للمراقبة والتأكد لكل موقع تنبغي مراقبته.

وتتضمن مثل هذه البرتوكولات جميع المعلومات حول الموقع وإتصالاته بمنظمات أخرى ذات علاقة بالأنشطة الرقابية للجنة.

١٦ - لقد قام سبعة وعشرون فريقا تفتيشيا، إضافة إلى العديد من الزيارات التي قامت بها مجموعات صغيرة من الخبراء في تكنولوجيا المجسات، بأنشطة ذات علاقة بالحصول على معلومات أساسية. ومع أن هذه العملية لن تكتمل أبدا، إذ أن النظام سيتطور بإستمرار إستجابة إلى التغييرات التي تطرأ على القاعدة الصناعية العراقية وإلى التطورات في التكنولوجيا ذات العلاقة (مثل تطوير عمليات جديدة لإنتاج أشياء أو مواد محظورة أو تطوير تقنيات مراقبة جديدة) فإن اللجنة تمتلك الآن المعلومات الضرورية للتطبيق بالنسبة لجميع المواقع التي ستخضع لمراقبة منتظمة.

١٧ - لقد حققت العملية أكبر تقدم في مجال الصواريخ فجميع البروتوكولات التي يتم تصورها حاليا قد جرى أعدادها لحوالي ثلاثين موقعا. ففي المجال الكيميائي أكملت جميع عمليات التفتيش الأساسية، ويستخدم العاملون مع اللجنة في نيويورك البيانات التي تم جمعها بهذه العمليات في اعداد حوالي خمسين بروتوكولا. وقد جرى إكمال تلك المتعلقة بأكثر المواقع أهمية.

أما في المجال البيولوجي، فمع أنه مازالت هناك ثغرات في المعلومات المقدمة حول القدرات ذات الأغراض المزدوجة، ومع أن المزيد من عمليات التفتيش ستجرى لمعالجة هذا الأمر، فإن اللجنة قد أكملت عملياتها التفتيشية الضرورية لإعداد بروتوكولها، وتأمل في أن تحصل، قريبا، على معلومات كافية لإتمام البروتوكولات التي يجري تصورها حاليا والتي تبلغ حوالي ٧٥ بروتوكولا.

د ـ تركيب المجسات والعلاقات المميزه

١٨ - لقد أسفرت عمليات التفتيش الأساسية عن تزويد اللجنة بالمعلومات التي تحتاجها لإتخاذ قرارات بصدد أنماط العلامات المميزة ومجسات

المراقبة التي ستستخدم في نظام الرقابة والتحقق طويلي المدى، بشكل عام، وفيها يتعلق بأعدادها وبالأماكن التي ستنتشر فيها. وقد أكملت عملية وضع علامات على جميع الأشياء ذات الأغراض المزدوجة وعلى جميع الصواريخ قصيرة المدى المسموح بها، كما تم تركيب مجسات في مجال الصواريخ.

أما في المجال الكيميائي فقد تم تركيب أربعة أجهزة كيميائية لأخذ عينات من الهواء في أحد المواقع. وهناك خطط لتركيب عشرين جهازا آخر من هذا النوع إضافة إلى آلات تصوير للمراقبة وأجهزة لقياس التدفق. وقد وضعت علامات مميزة على جميع الأشياء المحددة ذات العلاقة والأغراض المزدوجة في المجال الكيميائي أما في المجال البيولوجي فما زالت عملية وضع علامات مميزة على الأشياء التي جرى تحديدها مستمرة. ويوجد حاليا فريق في العراق لمتابعة هذه المهمة.

وقد أعدت خطة شاملة لتركيب وتشغيل آلات تصوير للمراقبة يتم التحكم فيها عن بعد في جميع المواقع البيولوجية الرئيسية، وذلك من قبل فريق أرسل إلى العراق لدراسة جدوى تركيب مجسات يتم التحكم فيها عن بعد، في المنشآت البيولوجية.

وقد حددت اللجنة الأموال والمعدات للمضي قدما في تنفيذ هذه الخطة دون إبطاء. وحصلت اللجنة على مساعدة معتبرة من العراق فيما يخص تركيب المجسات والعلامات المميزة.

هـ ـ مركز الرقابة والتحقيق في بغداد

١٩- إتضح، لدى الشروع في عملية إقامة نظام للرقابة والتحقق طويلي المدى، أن اللجنة ستكون في حاجة إلى إقامة مركز في بغداد لتشغيل هذا النظام.

وقد تم إبلاغ مجلس الأمن بالعزم على إجراء ذلك، في مارس وأبريل عام ١٩٩٤ (الوثيقة رقم اس/ ١٩٩٤/ ٣٤١ والوثيقة رقم اس١٩٩٤/ ٤٨٩).

وقد أجرت اللجنة، منذ ذلك الحين، دراسة جدوى لمثل هذا المركز وحددت موقعا لذلك، وحصلت على موافقة حكومة العراق على استخدام ذلك الموقع لإقامة المركز وأعدت خرائط معمارية وهندسية لإعادة هيكلة المبنى المعني ليتواءم مع متطلبات المركز. وقبلت عرض الحكومة العراقية بالقيام بعملية إعادة هيكلة المبنى. وأشرفت على أعمال البناء وأجرت بها حكومة العراق. كما أعدت برنامجا أمنياً للمراكز وحددت المكونات الرئيسية للنظام الأمني (الأبواب والإقفال والحواجز من القضبان المتصالبة وكاميرات المراقبة) وحصلت على كثير من الأثاث والمعدات الضرورية للمركز، وبدأت عملية تركيب أجهزة الإتصالات وغيرها من المعدات الضرورية للمركز.

وتنوه اللجنة بمساهمة العراق وتعاونه في تنفيذ عمليات البناء الضرورية لإقامة نظام الرقابة.

وقد ساهمت هذه الجهود وخاصة تلك المتعلقة ببناء سارية للاتصالات وبتجديد المبنى، كي يستخدم لمركز بغداد للرقابة والتحقق، كثيرا في التعجيل في تنفيذ عملية إنشاء النظام (يتضمن الملحق٢ تفصيل كامل حول هذا الموضوع).

٢٠- سيحتوي التشغيل على ما يلي: مكاتب لمدير المركز ونائبه ولخبراء مراقبة في كل من المجالات التي ستجري مراقبتها.

الصواريخ، المجال الكيميائي، المجال البيولوجي ـ ومن جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المجال النووي، ولخبراء في مراقبة الصادرات والواردات إلى جانب مختبرات بيولوجية وكيميائية، ولفريق التفتيش الجوي ومختبره التصويري ومكتبته التصويرية وأجهزة إتصالات مع نيويورك وفيينا وجميع المجسات التي يجري التحكم فيها عن بعد والتي ركبتها فرق التفتيش، ومعدات لمعاينة منتجات كاميرات المراقبة التي يتم التحكم فيها عن بعد، وإمدادات طبية ولوجستية، بما في ذلك طائرات سمتية ووسائل نقل برية وخدمات ترجمة خطية وفورية.

ومن المتوقع أن يعمل في المركز عندما يصبح جاهزا تماما للتشغيل حوالي ٨٠ شخصا.

٢١- وتجري حاليا عملية استئجار عاملين لهذا المركز.

وتعد اللجنة، بالنسبة لخبراء الرقابة والتفتيش الجوي وخبراء مراقبة الواردات والصادرات، مجموعة من الخبراء الذين ستوفرهم حكومات مساندة كي يعملوا في المركز تسعين يوما على الأقل، ويتمثل الغرض من ذلك في أن يعمل الخبراء على فترات دورانية، تمتد كل منها ثلاثة أشهر أو ستة، مما يضمن عمل الخبراء في المراكز في عدة دورات، الأمر الذي سيوفر الفائدة من وجهات نظر جديدة ومما يتم إكتسابه من خبرات.

٢٢- وفي مجال الصواريخ وصلت أول مجموعة من خبراء المراقبة وشرعت في ممارسة نشاطها في ١٧أغسطس١٩٩٤.

ومن المتوقع أن يحل موعد أول فترة دوارة في ١٤ أكتوبر ١٩٩٤.

كما وصل أول فريق كيميائي إلى العراق في ٢أكتوبر ١٩٩٤، ليبدأ نشاطه فوراً. ومن المقرر أن يصل أول فريق بيولوجي في المستقبل القريب. أما فريق التفتيش الجوي فيعمل في العراق منذ يونيو عام ١٩٩٢.

وسيتم استئجار خبراء مراقبة الواردات والصادرات عندما يصبح واضحاً أنه قد حان وقت تخفيف أو رفع العقوبات التي فرضها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١(١٩٩٠) وذلك تمشيا مع الفقرة ٢١ من القرار رقم ٦٨٧(١٩٩١).

٢٣- تتطلب الفقرتان ٢١ من خطة الرقابة التي وضعتها اللجنة، أن يتبنى العراق الإجراءات الضرورية لتنفيذ التزاماته بموجب الفقرة(ج) من القرار رقم ٦٨٧(١٩٩١) والقرار رقم ٧٠٧(١٩٩١) والخطة ذاتها، وتتضمن هذه الإجراءات إصدار تشريعات جزائية وزجرية تمنع «جميع الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين من القيام في أي مكان كان، بأي نشاط محظور على العراق بموجب القرار رقم ٦٨٧ لعام١٩٩١ وجميع القرارات الأخرى ذات العلاقة بهذا الأمر.

٢٤- لقد قدم العراق للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية مسودة قرار من مجلس قيادة الثورة بقصد جعل هذه المتطلبات سارية المفعول وقد بحثت اللجنة، بصورة غير رسمية مسودة القرار هذه وتقدمت باقتراحات محددة. ووجهت اللجنة الإنتباه إلى الحاجة للتمكين من القيام بعمل فوري فيما يتعلق بأي تغيير في الأشياء الممنوحة أو التي يتم التحكم فيها طبقا للملاحق التابعة لخطة اللجنة، إذ أنه من الممكن أن تجري مراجعة وتعديل هذه الملاحق من حين لآخر. ويبدو من الأفضل لو تم تضمين قوائم مثل هذه المواد والمعدات في لوائح إدارية بدلا من تضمينها القانون ذاته. وقد تعهد الجانب العراقي بإعادة النظر في ذلك الجانب من مسودة المرسوم، الذي الحق قوائم هذه الأشياء بالمرسوم ذاته، وذلك قبل عرضه على مجلس قيادة الثورة لتبنيه من قبل ذلك المجلس.

٢٥- كما أشارت اللجنة إلى الرغبة في أن يجعل هذا التشريع من الواضح أن التعاون من جانب الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين في العراق مع اللجنة في تنفيذ مهامها مطلوب وضروري وأن مثل هذا التعاون لن يعرض أحدا لأية إجراءات قانونية أو عقابية.

★★★

مقابلة صحافية مع السيد أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(القبس، الكويت، ١٢/١٠/١٩٩٤، العدد، ٧٦٥٦).

س: بعد التهديدات العراقية الأخيرة وما تضمنه البيان العراقي.. ثم الإعلان عن الإنسحاب.. مالذي يضمن أن لا يكرر نظام بغداد مثل هذه التهديدات وما ينتج عنها من زعزعة أمن المنطقة؟

ج: أعتقد أنه يجب أن تتخذ عدة إجراءات تأديبية ضد النظام العراقي وقواته فليس من الممكن أن يترك بعد فعلته هذه ليستمر في تهديد الأمن والإستقرار للكويت والمنطقة بل وفي العالم أجمع ولابد من إجراء رادع.. وقد سمعنا من جميع الأطراف ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرنسا أنه يجب إتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة ضد

* مقتطفات.

٢٣- تتطلب الفقرتان ٢١ من خطة الرقابة التي وضعتها اللجنة، أن يتبنى العراق الإجراءات الضرورية لتنفيذ التزاماته بموجب الفقرة(ج) من القرار رقم ٦٨٧(١٩٩١) والقرار رقم ٧٠٧(١٩٩١) والخطة ذاتها، وتتضمن هذه الإجراءات إصدار تشريعات جزائية وزجرية تمنع «جميع الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين من القيام في أي مكان كان، بأي نشاط محظور على العراق بموجب القرار رقم ٦٨٧ لعام١٩٩١ وجميع القرارات الأخرى ذات العلاقة بهذا الأمر.

٢٤- لقد قدم العراق للجنة الخاصة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية مسودة قرار من مجلس قيادة الثورة بقصد جعل هذه المتطلبات سارية المفعول وقد بحثت اللجنة، بصورة غير رسمية مسودة القرار هذه وتقدمت باقتراحات محددة. ووجهت اللجنة الإنتباه إلى الحاجة للتمكين من القيام بعمل فوري فيما يتعلق بأي تغيير في الأشياء الممنوحة أو التي يتم التحكم فيها طبقا للملاحق التابعة لخطة اللجنة، إذ أنه من الممكن أن تجري مراجعة وتعديل هذه الملاحق من حين لآخر. ويبدو من الأفضل لو تم تضمين قوائم مثل هذه المواد والمعدات في لوائح إدارية بدلا من تضمينها القانون ذاته. وقد تعهد الجانب العراقي بإعادة النظر في ذلك الجانب من مسودة المرسوم، الذي الحق قوائم هذه الأشياء بالمرسوم ذاته، وذلك قبل عرضه على مجلس قيادة الثورة لتبنيه من قبل ذلك المجلس.

٢٥- كما أشارت اللجنة إلى الرغبة في أن يجعل هذا التشريع من الواضح أن التعاون من جانب الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين في العراق مع اللجنة في تنفيذ مهامها مطلوب وضروري وأن مثل هذا التعاون لن يعرض أحدا لأية إجراءات قانونية أو عقابية.

★★★

مقابلة صحافية مع السيد أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة في دولة الكويت حول عدد من القضايا المهمة.

(القبس، الكويت، ١٢/ ١٠/ ١٩٩٤، العدد، ٧٦٥٦).

س: بعد التهديدات العراقية الأخيرة وما تضمنه البيان العراقي.. ثم الإعلان عن الإنسحاب.. مالذي يضمن أن لا يكرر نظام بغداد مثل هذه التهديدات وما ينتج عنها من زعزعة أمن المنطقة؟

ج: أعتقد أنه يجب أن تتخذ عدة إجراءات تأديبية ضد النظام العراقي وقواته فليس من الممكن أن يترك بعد فعلته هذه ليستمر في تهديد الأمن والإستقرار للكويت والمنطقة بل وفي العالم أجمع ولابد من إجراء رادع. وقد سمعنا من جميع الأطراف ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وحتى فرنسا أنه يجب إتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة ضد

* مقتطفات.

بغداد، وكذلك فعلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال إجتماع وزراء خارجيتها غدا (اليوم) أن توجه رسالة واضحة للمجتمع الدولي لتحميل نظام بغداد تبعات أفعاله هذه وحتى التبعات المالية، ويجب أن يكون الرد قاسيا وقاسيا جدا.. وأن يمارس مجلس الأمن الدولي ودوره من خلال النظام العالمي الجديد والصلاحيات التي يمتلكها لمواجهة أية دولة تعبث بالسلام والإستقرار في أي جزء من العالم.

س: إذن هل تتوقعون ضربة عسكرية تأديبية للنظام العراقي لما قام به خلال الأيام القليلة الماضية؟

ج: نحن نؤكد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي أي إجراء لتخليص العالم من هذا النظام الذي يثير الإضطراب ويهدد جيرانه ويعتدي عليهم منذ توليه السلطة وماقام به منذ عام ١٩٨٠ حتى الآن.. وإشغاله العالم بأفعاله الإجرامية والخسائر التي تكبدتها دول المنطقة والعالم العربي والعالم أجمع.. ونحن في الكويت نستشعر معاناة الشعب العراقي ولا نعني بذلك ما يدعيه النظام هناك من نقص الأدوية والغذاء فالقرارات الدولية تسمح له بتصدير جزء من بتروله لتلبية المواد الأساسية التي يحتاجها الشعب العراقي، ولكنني أعني ما يقوم به هذا النظام من بطش وتنكيل.

س: ما هو التحرك البرلماني المطلوب منكم في ظل الظروف الحالية؟ وما هو موقف البرلمان الإيراني من التهديدات العراقية؟

ج: نحن نتحرك على مستوى برلمانات العالم بصفة مستمرة ولا يقتصر تحركنا في وقت التهديدات وهذا التحرك موضوع ضمن خطة معينة غطينا من خلالها جميع دول التحالف ما عدا المملكة المتحدة التي سنزورها في شهر نوفمبر المقبل.. فنحن لدينا قضية عادلة ولدينا حقائق ووثائق ومستندات واضحة وما علينا إلا أن نكون محامين جيدين لشرح قضيتنا للعالم، وبالفعل نحن نلمس تجاوب جميع الدول التي التقينا بممثليها بالنسبة لجميع القرارات الدولية، أما بالنسبة للبرلمان الإيراني فنحن نتحرك للإتصال بجميع برلمانات العالم لتوضيح التطورات الأخيرة والتهديدات العراقية.

س: كيف تقيمون موقف دول مجلس التعاون الخليجي ومساندتها للكويت.. بعد التهديدات العراقية الأخيرة؟

ج: بعد الغزو العراقي الغاشم للبلاد في ٢ أغسطس ١٩٩٠ سقطت جميع الحدود بين دول مجلس التعاون وأصبحنا نعيش في حالة واحدة وكنا جميعا نتحرك في إتجاه واحد وحاربنا جميعا في صف واحد وسالت دماؤهم في موقف رائع... وبعد التهديدات العراقية الأخيرة طلبت الكويت اجتماعا طارئا لوزراء خارجية مجلس التعاون في

الكويت فوافقوا جميعا ولم تتخلف أو تعتذر دولة واحدة وسيكون هذا الإجتماع رسالة واضحة لدول مجلس التعاون تعكس موقفها الموحد إزاء النظام العراقي.

س: ألا تعتقدون باحتمال أن يكون إستمرار صدام حسين في السلطة هو خدعة لتبرير الوجود الأميركي في المنطقة وما هو رأيكم في موقف دول المغرب العربي وموريتانيا على وجه الخصوص؟

ج: الحديث عن خدعة وعن تبرير الوجود الأميركي في المنطقة هو حديث استهلك سابقا... وهنا أتساءل لماذا يعطي النظام العراقي هذه الفرصة لهم ولا يعني ذلك مسؤوليته هو بالتحديد لما يحدث في المنطقة، أما بالنسبة لموقف دول المغرب العربي فقد قمت خلال فترة الغزو العراقي الغاشم في ١٩٩٠ بجولة شعبية لتلك الدول وكان الموقف الواضح والصريح والمؤيد للكويت في المملكة المغربية وجلالة الملك الحسن الثاني وإن كانت بعض الأحزاب قد انحازت لنظام بغداد ورفضت اللقاء معنا، وفي الجزائر التقينا ببعض المسؤولين ورئيس جبهة الإنقاذ عباس مدني الذي كان موقفه مخزيا ولكنني أعتقد أن الإختيار الحقيقي للمواقف حاليا هو موقف هذه الدول خلال التهديدات التي تتعرض لها البلاد من نظام بغداد حاليا وموقفها الواضح منها.

س: هل تعتقدون أن النظام العراقي لو أقر جميع القرارات الدولية والإعتراف بالحدود الكويتية سيحترم تلك القرارات؟

ج: نحن لا نحتاج للإعتراف فقط لأن الإتفاقيات المودعة في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ تبين بصورة لا تقبل الجدل حقوق الكويت.. وما نريده هو أن يتم إقرار القرارات الدولية ضمن المؤسسات الدستورية العراقية وهو ما يسمى بالمجلس الوطني العراقي وينشر في الجريدة الرسمية.. طبقا للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن رقم (٨٣٣) ووفقا لقرارات اللجنة الدولية لترسيم الحدود بين الكويت والعراق والتي قامت بتحديد الأحداثيات الموجودة في الإتفاقيات القديمة على الطبيعة.

ولم تقم بتوزيع أراض بين البلدين بل هي عملية ترسيم دقيقة على الأرض ووضع العلامات الحدودية.

س: هل تعتقدون أن هناك ضربة وقائية قادمة ضد العراق؟ وهل هناك وساطات عربية من خلال جامعة الدول العربية؟ وما هو دور دول إعلان دمشق؟

ج: الضربة هذه المرة لن تكون ضربة وقائية بل ضربة قاصمة له، أما بالنسبة لجامعة الدول العربية فإن دورها محدود في ظروفها الحالية، وبالنسبة لدول إعلان دمشق فإن لها دورا هاما وهي تمثل الدور المنقذ للأمة العربية فمواقف مصر وسوريا

والرئيس مبارك والرئيس الأسد مواقف واضحة وثابتة ولهم دور هام ورئيسي في تجنيب الأمة العربية المزيد من الإنقسامات والصراعات التي تنتج عن أفعال متهورة ضد مصالحها كالذي يقوم به النظام في بغداد .

س : إلي أي مدى ستستمر الكويت في اعتمادها على الخارج للدفاع عن أراضيها؟

ج : حتى يقوم المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الصارمة التي تنهي تهديد النظام العراقي للسلام والإستقرار في المنطقة وتهديداته للكويت وأفعاله العدوانية .

س : ما تعليقكم على البيان اليمني الذي صدر حول الأحداث الأخيرة؟ وإعلان رئيس وزراء ماليزيا الحياد بالنسبة للأحداث في منطقة الخليج .

ج : ماليزيا دولة إسلامية كبيرة ولكن بسبب عدم وصولنا لها بالشكل الكافي وتقديم شرح كامل لها حول العدوان العراقي على الكويت وجميع القضايا المتعلقة به والتطورات الأخيرة فقد اتخذت مثل هذا الإجراء . . أما بالنسبة للموقف اليمني فإنه معروف وهو استمرار لنهجه السابق .

س : **النظام العراقي نقل العديد** من المدنيين **إلى حدوده مع الكويت وأدعى أنهم من فئة «البدون» فما هي الطريقة التي ستتعاملون بها معهم؟**

ج : يعلم الجميع بأنهم من العسكريين العراقيين الذي يرتدون الملابس المدنية . . وقد تم إبلاغ قيادة قوات التحالف للتعامل معهم إذا عبروا الحدود الكويتية ، أما الحديث عن وجود البدون في العراق فليس له أساس من الصحة . . والنظام العراقي على مدى ثلاثة أعوام لم يتكلم أو يشر لذلك إلا مؤخرا وهذا ما يؤكد كذب مزاعمه .

فالكويت دولة دستورية وقانونية تتعامل بالقانون والمصطلح الشائع عن تسمية «البدون» غير صحيح . . فمن يدعي بأنه كويتي عليه تقديم البيانات لأن مسؤولية تقديمها هي مهام المدعى حسب قانون الجنسية الكويتية وأن لم يستطع فإنه إنسان كاذب وعليه أن يتحمل نتيجة كذبه . . لأن بقاء أي إنسان في الكويت وهو ينتمي لجنسية دولة أخرى دون أن يفصح عنها مهما طال لا يعطيه الحق في الحصول على الجنسية الكويتية . . وبعد الغزو العراقي للبلاد عاد عشرات الألوف منهم لموطنهم الأصلي ولمنازلهم لاعتقادهم بأن الكويت لن تعود ولا حاجة لبقائهم فيها ولدينا حالات كثيرة أعرفها أنا شخصيا . . وأنا لا أتفق مع الإجراءات الحالية بالإعلان عن أسماء ومن ثم التحقق من مستنداتهم إن وجدت فالمطلوب أن يتم الإعلان لمن يملك مستندات متكاملة حيث يتقدم بها ليحصل على الجنسية وعلى البقية أن تبرز جنسياتها الأصلية . .

س: ما هو مبرر عقد جلسة مجلس الأمة الأولى في دورته الطارئة بصفة سرية؟

ج: إن المشرع عندما وضع إمكانية عقد جلسات مجلس الأمة بصفة سرية لم يكن ذلك عبثا ولكن مراعاة لظروف معينة قد تمر بها البلاد.. ولا يمكن لنا أن نناقش طبيعة الإستعدادات التي اتخذتها البلاد لمواجهة التهديدات العراقية بكل تفاصيلها وملاحظات أعضاء مجلس الأمة بصورة علنية ونضع هذه المعلومات على طبق من فضة للأعداء.

★★★

نص كلمة الشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية أمام الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للمجلس الوزاري لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي

(القبس/ الكويت، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٤، العدد ٧٦٥٧).

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس، السادة أصحاب السمو والمعالي،،

أود في البداية أن أرحب بكم في بلدكم الثاني الكويت للمشاركة في أعمال الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة لمجلسنا الوزاري، تلك الدورة التي تأتي استجابتكم الكريمة والسريعة بعقدها تعبيرا صادقا عن تقديركم لحجم المخاطر التي تحيط بنا جميعا في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة جراء ما نتعرض له من تهديدات عراقية متصاعدة، كما تأتي استجابتكم لتلبية الدعوة أيضا تجسيدا لالتزامكم بمبدأ الأمن الجماعي لدول مجلسنا ووحدة المصير لأبنائه. وعزمنا على مواجهة محاولات النظام العراقي الهادفة لزعزعة أمن واستقرار دولنا.

أيها الاخوة،

لقد تابعتم معنا ما عمد إليه النظام العراقي في الآونة الأخيرة من ترديد لتهديداته لدولة الكويت وذلك من خلال وسائل اعلامه المختلفة وتصريحات المسؤولين لدى ذلك النظام.

كما سعى النظام العراقي ومن خلال قواته المسلحة بدعم وزج وتكديس عناصر مسلحة بلباس مدني بالقرب من الحدود الكويتية وذلك في محاولة للضغط والتهديد بتلك العناصر وبالادعاء بأنها أجبرت على الخروج من دولة الكويت.

واستمرارا لسياسة التصعيد التي انتهجها ذلك النظام فقد صدر في السادس من الشهر الجاري عن ناطق رسمي عراقي في نهاية اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة الحزبية بالعراق بيانا انطوى على مغالطات وادعاءات وتهديد صريح لدولة الكويت حيث هيأ النظام العراقي بذلك لتحرك

مكثف لقواته العسكرية في حشود متزايدة بالقرب من الحدود الكويتية، برهن معها مجدداً على نواياه العدوانية والتوسعية تجاه بلادي كما برهن أيضا على أنه نظام خارج على الشرعية الدولية ولا يمكن لمنطقتنا أن تنعم بالأمن والاستقرار في ظل استمرار بقائه.

أيها الاخوة،

إن ما يردده ويدعيه النظام العراقي ويحاول التذرع به وهو معاناة شعبه، وأن بلادي وراء استمرار تلك المعاناة، إنما هو ادعاء يدرك النظام نفسه بل ويدرك العالم أجمع أن مسؤولية تلك المعاناة يتحملها بالدرجة الأولى النظام العراقي بعدم التزامه بقراري مجلس الأمن ٧٠٦, ٧١٢ وأن بلادي ما هي إلا ضحية لعدوانه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وأن ما يعنيها بهذا الشأن التزام العراق بالتنفيذ الكامل لكافة بنود قرارات مجلس الأمن وخاصة ما يتصل منها بالقرار ٨٣٣ وبعودة أبنائها الأسري الذين يعانون في غياهب السجون العراقية.

ولقد عبرنا جميعا في أكثر من مناسبة عن القلق والأسف لما تتسبب فيه سياسات النظام العراقي من إطالة لمعاناة الشعب العراقي مؤكدين تعاطف دولنا معه في محنته.

أيها الإخوة،

إن لقاءنا اليوم يأتي استمرارا واصرارا على مواصلة تلك الوقفة المشرفة والشجاعة التي وقفها الأشقاء في دول المجلس إبان الغزو العراقي الغاشم عام ١٩٩٠م وسطرتم من خلالها أروع صور التلاحم عندما روت الدماء الزكية لأبناء دول المجلس أرض الكويت لتطهرها من دنس الأثم والعدوان.

كما أن ما نشهده اليوم من ردود فعل ايجابية وبناءة وداعمة من قبل الأشقاء والأصدقاء في مواجهة التهديد العراقي لأمننا ومستقبلنا واستقرارنا لتأكيد قاطع من قبل المجتمع الدولي على رفض سياسات النظام العراقي العدوانية والتوسعية ورسالة واضحة لذلك النظام بأن الموقف الدولي مازال متماسكا في مواجهته وأن أوهامه بوهن ذلك الموقف ما هي إلا سراب.

كما أنها تمثل برهانا على أننا أصحاب قضية عادلة وحق مشروع لابد لنا من الدفاع عنها. وانطلاقا من هذا التماسك في الموقف الدولي فإننا نتوجه إلى المجتمع الدولي ممثلا بمجلس الأمن بالنظر في تحقيق الاجراءات الحازمة والرادعة للنظام العراقي للكف عن مواصلة تهديداته وزعزعته للأمن والاستقرار في المنطقة بين الحين والآخر تأكيدا لسيادة القانون وحفاظا على الشرعية الدولية.

أيها الاخوة،

بإسمكم جميعا أتوجه بكل الشكر والتقدير

للـدول الشقيقة والصـديقة على مـواقفهـا المبدئيـة الرافضة لسياسيات التهديد والترهيب التي يمارسها النظـام العـراقي والتي تمثـل خـروجـا سـافـرا على الشرعية الـدولية وانتهاكا صـارخا لاحكام القـانون الـدولي، كما أود أن أعرب عن الامتنـان البـالغ في هذا السياق للدول الصديقة التي هبت بنشر قواتها المسلحـة واتخذت كـافـة التـدابير والاحتيـاطـات المساندة لقدرات بلادي الدفاعية .

أيها الاخوة،

إنني لعلى ثقة بأن لقاءنا اليـوم سيتيح لنا فرصة التشـاور وتـدارس كل مـا من شأنـه أن يسهم في تعـزيز قـدراتنـا وتماسك مـواقفنا في ظل الظـروف الصعبة التي نجتازها جميعا .

وفي الختام أتـوجه إلى الباري جلت قـدرته بأن يلهمنا طريق الصواب ويمكننـا من الوصول إلى ما يحقق لأبنـاء دول المجلس تطلعـاتهم المشروعـة في الأمن والاستقرار في أوطانهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

★★★

النص الكامل الصادر إثر ختام اجتماع وزراء الخارجيـة لـدول مجلس التعـاون الخليجي في الـدورة الإستثنـائيـة الثـامنـة عشرة المنعقدة في الكويت .

(الشرق الأوسط ، لندن، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٤ ، العدد، ٥٧٩٨) .

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة ووزير الخارجيـة الأمريكي وارين كريستوفر ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد في الثاني عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٤ ، لاستعراض التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الاقليمي للمنطقة متمثلا في الاستفزازات العراقية الأخيرة والتهديدات العسكرية إلى جانب البيانات العدائية والتي تعتبر خرقاً لقرارات مجلس الأمن من أجل تدارس رد فعل مناسب لهذه الأعمال .

لقـد أعـرب الـوزراء عـن تأييـدهم المطلق لاستقـلال دولـة الكـويت وسيـادتها الاقليميـة وعـزمهم المشترك على مـواجهـة التهـديـدات للمنطقـة ، وأدانـوا بشـدة التحـركـات العـدائيـة العسكـريـة العـراقيـة الأخيرة والتي تمثل انتهـاكـا صريحا لقـراري مجلـس الأمن رقمي ٦٨٦ ، ٦٨٧ وقـد نـاشـد الـوزراء المجتمع الـدولي الانضمام إلى الخطوات المتخذة لانهاء التهـديد الحالي للكويت ، مع ضمان عدم تكـرار تهديد أمن دولـة الكويت في المستقبل واستقرار المنطقة .

وقد رحب الوزراء بالبيـانات التي صدرت من العالم العربي منددة بالتصرفات العراقية .

إن إعلان العراق الأخير عن سحب قواته التي حشـدهـا على حـدوده مـع الكـويت لا يغير من استمراريـة نهجه في العـودة إلى التهديـد باستعمال القوة لتحقيق أهدافه .

للـدول الشقيقة والصـديقة على مـواقفهـا المبدئيـة الرافضة لسياسيات التهديد والترهيب التي يمارسها النظـام العـراقي والتي تمثـل خـروجـا سـافـرا على الشرعية الـدولية وانتهاكا صـارخا لاحكام القـانون الـدولي، كما أود أن أعرب عن الامتنـان البـالغ في هذا السياق للدول الصديقة التي هبت بنشر قواتها المسلحـة واتخذت كـافـة التـدابير والاحتيـاطـات المساندة لقدرات بلادي الدفاعية .

أيها الاخوة،

إنني لعلى ثقة بأن لقاءنا اليـوم سيتيح لنا فرصة التشـاور وتـدارس كل مـا من شأنـه أن يسهم في تعـزيز قـدراتنـا وتماسك مـواقفنا في ظل الظـروف الصعبة التي نجتازها جميعا .

وفي الختام أتـوجه إلى الباري جلت قـدرته بأن يلهمنا طريق الصواب ويمكننـا من الوصول إلى ما يحقق لأبنـاء دول المجلس تطلعـاتهم المشروعـة في الأمن والاستقرار في أوطانهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

★★★

النص الكامل الصادر إثر ختام اجتماع وزراء الخارجيـة لـدول مجلس التعـاون الخليجي في الـدورة الإستثنـائيـة الثـامنـة عشرة المنعقدة في الكويت .

(الشرق الأوسط، لندن، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٤، العدد، ٥٧٩٨).

اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة ووزير الخارجيـة الأمريكي وارين كريستوفر ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد في الثاني عشر من أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٤، لاستعراض التهديد الذي يتعرض له السلام والأمن الاقليمي للمنطقة متمثلا في الاستفزازات العراقية الأخيرة والتهديدات العسكرية إلى جانب البيانات العدائية والتي تعتبر خرقاً لقرارات مجلس الأمن من أجل تدارس رد فعل مناسب لهذه الأعمال .

لقـد أعـرب الـوزراء عـن تأييـدهم المطلق لاستقـلال دولـة الكـويت وسيـادتها الاقليميـة وعـزمهم المشترك على مـواجهـة التهـديـدات للمنطقـة، وأدانـوا بشـدة التحـركـات العـدائيـة العسكـريـة العـراقيـة الأخيرة والتي تمثل انتهـاكـا صريحا لقـراري مجلـس الأمن رقمي ٦٨٦، ٦٨٧ وقـد نـاشـد الـوزراء المجتمع الـدولي الانضمام إلى الخطوات المتخذة لانهاء التهـديد الحالي للكويت، مع ضمان عدم تكـرار تهديد أمن دولـة الكويت في المستقبل واستقرار المنطقة .

وقد رحب الوزراء بالبيـانات التي صدرت من العالم العربي مندِدة بالتصرفات العراقية .

إن إعلان العراق الأخير عن سحب قواته التي حشـدهـا على حـدوده مـع الكـويت لا يغير من استمراريـة نهجه في العـودة إلى التهديـد باستعمال القوة لتحقيق أهدافه .

لقد اجمع الوزراء على أن حشد الطاقات وتجهيز القوات يجب أن تستمر حتى تتوفر الضمانات الكفيلة بعدم تكرار التهديدات العراقية وأجمعوا على ضرورة أن تظل قوات التحالف و القوات الخليجية على درجة عالية من الاستعداد طالما بقي الخطر على دولة الكويت مستمرا. وعلى ضوء ذلك اتفق الوزراء على أهمية استمرار وتعزيز التنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون ودول التحالف من أجل استمرار نشر القوات اللازمة للعمليات المشتركة في المنطقة.

أكد الوزراء على أهمية أعمال اللجنة الفنية الخاصة لتدمير أسلحة الدمار الشامل داخل العراق، كما أكدوا على أهمية الرد الحازم لمواجهة أي محاولة عراقية للتدخل في مهمة هذه اللجنة.

لقد أثبتت أفعال العراق في الأسبوع الماضي بأن العراق مازال يشكل تهديدا لأمن دولة الكويت وبذلك أضاع الرئيس العراقي احتمالات تخفيف العقوبات على بلاده.

إن تخفيف العقوبات سيظل سابقا لأوانه إلى حين التزام العراق الكامل بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد أكد الوزراء بأنه لا يوجد خلاف مع الشعب العراقي، كما أبرزوا أهمية الفقرات المتعلقة بالوضع الإنساني والتي جاءت في قرارات مجلس الأمن ورفض النظام العراقي الاستفادة منها، كما أكدوا بأن مسؤولية الصعوبات التي يواجهها الشعب العراقي تقع على عاتق النظام العراقي وحده.

أعرب وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية عن تقديره لدعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمشروع السلام في الشرق الأوسط ولقرارهم بالتخلي عن المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة، ودعم جهود الجامعة العربية في ما يتعلق بالمقاطعة من الدرجة الأولى.

لقد اطلع الوزير كريستوفر وزراء خارجية مجلس التعاون على تطورات مشروع السلام بما في ذلك زيارته الأخيرة إلى سورية والأردن واسرائيل. وقد رحب الوزراء بالخطوات الإيجابية التي تم تحويلها في مشروع السلام حتى الآن، وأعربوا عن تأييدهم لجهود الوزير كريستوفر المستمرة لمساعدة الأطراف للتوصل إلى اتفاق عادل وشامل في الشرق الأوسط.

وقد أيد الوزراء الوزير كريستوفر في معارضتهم أشكال الارهاب الموجهة ضد عملية السلام.

كما أعرب الوزراء عن تأييدهم للقمة الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باشراف عاهل المملكة المغربية الملك الحسن الثاني، وذلك بغية تشجيع مشاركة القطاع الخاص بشكل أكبر في مشروع السلام.

لقد رحب النائب الأول لرئيس الوزراء وزير

الخارجية الكويتي بضيوفه الوزراء وأعرب عن عميق امتنانه للقرار السريع الذي اتخذ الأسبوع الماضي من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأعضاء التحالف لمواجهة التهديدات العراقية .

أعرب الوزراء عن تقديرهم لحكومة دولة الكويت على استضافة هذا الاجتماع وأعربوا عن عزمهم على مواصلة التشاور والتعاون عن قرب حلول الأمن والسلام الاقليمي .

وكان وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قد أكد لدى وصوله الى مطار الكويت أمس أن كل الاجراءات التي يمكن أن تتخذ للدفاع عن الكويت والمنطقة قد اتخذت والدليل على أننا جبهة واحدة هو هذا الاجتماع . وأشار الأمير سعود إلى أن دول الخليج تنذر منذ فترة بأن العراق مستمر في نواياه العدوانية تجاه الكويت .

وقال وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة راشد النعيمي ، أن دول المجلس تريد أن تضع حداً للتهديدات العراقية لكي يشعر الشعب الكويتي بأن اخوانه دائما معه وأنه يجب أن يعيش معززاً مكرماً .

وقال وزير خارجية قطر الشيخ حمد آل ثاني ، أن تهديدات النظام العراقي ضد الكويت غير مقبولة مهما كان المبرر لها . وشدد على أنه ينبغي على العراق أن ينصاع لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي لاسيما الاعتراف بسيادة الكويت وحرية حدودها . وأضاف أن العالم العربي مر بأزمات كثيرة ولا أعتقد أنه سوف يتحمل أزمة أخرى . وأشار الشيخ حمد إلى أنه يتعين على الدول العربية أن تحل خلافاتها بالتفاهم وباحترام المواثيق الدولية .

وقال وزير الخارجية البحريني الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أن البحرين تعتبر التهديدات العراقية الموجهة ضد الكويت هي تهديدات موجهة ضد البحرين . وقال أن البحرين ملتزمة بالمشاركة في الدفاع عن الكويت حيث ساهمت فعلا بالقوات المسلحة في هذا المجال . وأكد أن قوات بحرية بحرينية وصلت إلى المياه الاقليمية لدولة الكويت للمشاركة في ردع أي عدوان عراقي محتمل .

من جهته أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي أن دول الخليج تمتلك الوسائل الكفيلة لردع أي تهديد يصدر من العراق أو غيره . وأكد أن دول المجلس لا تقبل التهديد وأنها مصممة على مواجهة كل تهديد لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

وكا ن وزير الخارجية الأميركي قد أعلن أمس في الكويت أن الأزمة الناجمة عن انتشار قوات عراقية بالقرب من الحدود الكويتية «لم تنته» .

وقال كريستوفر في ختام المناقشات التي أجراها

ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد مع وزراء خـارجيـة الـدول الست «يجب أن نحـافظ على مستوى مرتفع من التـأهب» على رغم المعلومـات عن انسحاب الوحدات العـراقية بعيدا عن المنطقة الحدودية .

وأكد أن المشاركين في الاجتماع اتفقوا على ثلاث نقاط أساسية :

١ـ «على القوات العراقية أن تتخلى عن وضعها التهديدي» .

٢ـ «نفقـة انتشـار قـوات (الحلفـاء) ستـوزع بالتساوي » .

٣ـ «دول مجلس التعـاون الخليجي ستقـدم مساعدة لطيران الحلفاء» .

وفي شأن النقطة الثـانية أوضح كـريستوفـر أنه تقرر انشاء صندوق خاص في هذا الصدد .

ومن جهته، أعـرب وزير الخارجيـة البريطاني دوجـلاس هيرد عن عـزم حكومتـه على التصـدي للتهديـدات العراقية مـؤكداً «أن بريطـانياتقف إلى جانب اصدقائها في الأوقات الصعبة» .

وأضـاف هيرد أن ارسـال بـريطـانيـا سفينتين حـربيتين ومضـاعفـة سربها المكـون من طـائرات تورنادو في الخليج إلى ١٢ طائرة يعـد دليلا ملموساً على أصرارهـا على ردع الـرئيس العـراقـي صـدام حسين الذي حشد قوات عسكرية قرب الحدود مع الكويت .

وقال هيرد يجب التأكد من زوال التهديد الذي سببه صدام .

وقـال هيرد أنـه إذا انسحـب صـدام فإن ذلك سيكـون نتيجـة العـزيمـة التي أبـدتها الكـويت والتضامـن الفوري من جانـب أصدقاء الكـويت والتي كانت بريطانيا دوماً واحداً منهم .

وقـال الشيـخ فـاهم القـاسمـي الأمين العـالم لمجلس التعـاون الخليجي أن وزراء مجلس التعـاون اتفقـوا على ضرورة مـواصلـة تعبئـة الموارد ونشر القـوات إلى أن يصبح العـراق لا يمثل أي تهديـد فوري .

★★★

النص الكامل لقـرار مجلس قيادة الثورة العراقي الـذي اعترف به بسيـادة الكويت وحدودها الدولية .

(الشرق الأوسط ، لندن ، ١١/ ١١/ ١٩٩٢ ، العدد ، ٢٨٢٧) .

«تعبيرا من رغبـة جمهـوريـة العـراق في إحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإنسجاما مع إلتـزامها بـالإمتثـال الكامل لجميع قـرارات مجلس الأمن التـابع للأمم المتحـدة ذات الصلة ، وإثبـاتا لنوايا العراق السلمية ولعزمها على العمل من أجل استتبـاب السلم والأمن والإستقـرار في المنطقـة ، وإقامـة علاقـات حسن الجوار على أساس قـواعد الإحترام المتبـادل لـلأمن والسيـادة والمصـالح

ووزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد مع وزراء خارجية الدول الست «يجب أن نحافظ على مستوى مرتفع من التأهب» على رغم المعلومات عن انسحاب الوحدات العراقية بعيدا عن المنطقة الحدودية.

وأكد أن المشاركين في الاجتماع اتفقوا على ثلاث نقاط أساسية:

١ـ «على القوات العراقية أن تتخلى عن وضعها التهديدي».

٢ـ «نفقة انتشار قوات (الحلفاء) ستوزع بالتساوي».

٣ـ «دول مجلس التعاون الخليجي ستقدم مساعدة لطيران الحلفاء».

وفي شأن النقطة الثانية أوضح كريستوفر أنه تقرر انشاء صندوق خاص في هذا الصدد.

ومن جهته، أعرب وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد عن عزم حكومته على التصدي للتهديدات العراقية مؤكداً «أن بريطانياتقف إلى جانب اصدقائها في الأوقات الصعبة».

وأضاف هيرد أن ارسال بريطانيا سفينتين حربيتين ومضاعفة سربها المكون من طائرات تورنادو في الخليج إلى ١٢ طائرة يعد دليلا ملموساً على أصرارها على ردع الرئيس العراقي صدام حسين الذي حشد قوات عسكرية قرب الحدود مع الكويت.

وقال هيرد يجب التأكد من زوال التهديد الذي سببه صدام.

وقال هيرد أنه إذا انسحب صدام فإن ذلك سيكون نتيجة العزيمة التي أبدتها الكويت والتضامن الفوري من جانب أصدقاء الكويت والتي كانت بريطانيا دوماً واحداً منهم.

وقال الشيخ فاهم القاسمي الأمين العالم لمجلس التعاون الخليجي أن وزراء مجلس التعاون اتفقوا على ضرورة مواصلة تعبئة الموارد ونشر القوات إلى أن يصبح العراق لا يمثل أي تهديد فوري.

★★★

النص الكامل لقرار مجلس قيادة الثورة العراقي الذي اعترف به بسيادة الكويت وحدودها الدولية.

(الشرق الأوسط، لندن، ١١/١١/١٩٩٢، العدد، ٢٨٢٧).

«تعبيرا من رغبة جمهورية العراق في إحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإنسجاما مع إلتزامها بالإمتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وإثباتا لنوايا العراق السلمية ولعزمها على العمل من أجل استتباب السلم والأمن والإستقرار في المنطقة، وإقامة علاقات حسن الجوار على أساس قواعد الإحترام المتبادل للأمن والسيادة والمصالح

المشروعة، وإذ يعيد تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم/ ٥٥/ في الخامس من مارس (آذار) ١٩٩١، وآخذا بنظر الإعتبار إعلان المجلس الوطني في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وإستنادا إلى أحكام الفقرة/ ١/ من المادة الثانية والأربعين من الدستور، قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي:

١- تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وإستقلالها السياسي.

٢- إمتثالا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت، كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب الفقرة/ ٣/ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وتحترم حرمة الحدود المذكورة.

٣- تتولى الوزارات والجهات المختصة ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

٤- ينفذ هذا القرار إعتباراً من العاشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وينشر في الجريدة الرسمية».

★★★

نص كلمة الأمير عبد الله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي أمام القمة الاسلامية المنعقدة في الدار البيضاء.

(الشرق الأوسط، لندن، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٤، العدد، ٥٨٩٦).

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله القائل في محكم كتابه، «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» والصلاة والسلام على رسوله الأمين القائل.. (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا). وبعد..

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الشقيقة، رئيس المؤتمر أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الأمة الاسلامية، معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، اصحاب المعالي والسعادة اعضاء الوفود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أحييكم بتحية الاسلام والسلام حاملا معي من الديار التي شرفها الله سبحانه وتعالى بأن تكون مهبط الوحي ومنبع الرسالة وقبلة المسلمين، تحيات اشقائكم في المملكة العربية السعودية مقرونة بدعائهم إلى المولى جلت قدرته أن يكتب لمؤتمركم هذا اسباب التوفيق والنجاح. وأود أن أبدأ كلمتي بشكر أخي جلالة الملك الحسن الثاني على ما لقيناه من كرم الضيافة وحسن الوفادة في هذا البلد الكريم الذي كان وما

المشروعة، وإذ يعيد تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم/ ٥٥/ في الخامس من مارس (آذار)١٩٩١، وآخذا بنظر الإعتبار إعلان المجلس الوطني في ١٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٤ وإستنادا إلى أحكام الفقرة/ ١/ من المادة الثانية والأربعين من الدستور، قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي:

١- تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وإستقلالها السياسي.

٢- إمتثالا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨٣٣ لعام ١٩٩٣ تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت، كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت بموجب الفقرة/ ٣/ من القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ وتحترم حرمة الحدود المذكورة.

٣- تتولى الوزارات والجهات المختصة ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

٤- ينفذ هذا القرار إعتباراً من العاشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني)١٩٩٤ وينشر في الجريدة الرسمية».

★★★

نص كلمة الأمير عبد الله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي أمام القمة الاسلامية المنعقدة في الدار البيضاء.

(الشرق الأوسط، لندن، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٤، العدد، ٥٨٩٦).

بسم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله القائل في محكم كتابه، «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون» والصلاة والسلام على رسوله الأمين القائل. . (المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا). وبعد. .

صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية الشقيقة، رئيس المؤتمر أصحاب الجلالة والسمو والفخامة قادة الأمة الاسلامية، معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، اصحاب المعالي والسعادة اعضاء الوفود.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أحييكم بتحية الاسلام والسلام حاملا معي من الديار التي شرفها الله سبحانه وتعالى بأن تكون مهبط الوحي ومنبع الرسالة وقبلة المسلمين، تحيات اشقائكم في المملكة العربية السعودية مقرونة بدعائهم إلى المولى جلت قدرته أن يكتب لمؤتمركم هذا اسباب التوفيق والنجاح. وأود أن أبدأ كلمتي بشكر أخي جلالة الملك الحسن الثاني على ما لقيناه من كرم الضيافة وحسن الوفادة في هذا البلد الكريم الذي كان وما

يزال معقلا من معاقل الاسلام وحصنا من حصون الايمان. ونحن على ثقة تامة بأن ما يتحلى به جلالته من حكمة وبما يتوفر لمؤتمرنا هذا من حسن الاعداد والتنظيم من تحقيق النتائج التي ننشدها جميعا. ولا يفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى فخامة الأخ الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس مؤتمر القمة السادس على ما بذله من جهود خيرة ومخلصة طيلة فترة رئاسته لمنظمتنا كما أود أيضا الاعراب عن وافر التقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الدكتور حامد الغابد لما يبذله ومساعدوه من جهود حثيثة في القيام بمهامهم على الوجه المطلوب.

وانتهز هذه الفرصة أيضا لأرحب بانضمام كل من تاجكستان وتركمانستان وقرغيرستان والبانيا وموزمبيق لعضوية منظمتنا وإننا على ثقة بأن مشاركتهم في أعمالنا ستعزز منظمتنا وتدعم مسيرة عملنا المشترك.

صاحب الجلالة رئيس المؤتمر..

ينعقد اجتماعنا هذا في ختام خمسة عشرين عاما مضت على انشاء منظمتنا ويحق لنا اليوم ونحن نحتفل بهذه المناسبة أن نعرب عن ارتياحنا لما شهدته مسيرة عملنا المشترك من تطور في مختلف المجالات لما فيه صلاح أمتنا الإسلامية والاستجابة لطموحاتها في غد مشرق بإذن الله ينعم بالأمن والأمان والتقدم والازدهار ومن هذا المنطلق فإننا مطالبون بالوقوف وقفة مخلصة وصادقة مع النفس نستخلص خلالها الدروس والعبر لكي تواصل امتنا انطلاقتها الخيرة وتضطلع بالدور الذي يتلاءم مع التصنيف الالهي الذي جعلها خير أمة اخرجت للناس. إن دورنا على الساحة الدولية يكتسب أهمية خاصة في غمرة التحولات التاريخية التي شهدها العلاقات المعاصرة بعد اسدال الستار على الحرب الباردة والتوجه نحو عهد جديد من التعامل الدولي يرتكز على العدل والمساواة والحرية ونبذ استخدام القوة في حل المنازعات بين الدول. وفي اطار هذا التوجه فإننا في المملكة العربية السعودية حريصون كل الحرص على أداء دورنا في الساحتين الاسلامية والدولية بما ينسجم مع آمال وطموحات أمتنا الاسلامية في ظل المعطيات الجديدة، منطلقين في ذلك من منهجنا الذي يرتكز على تعاليم ديننا الحنيف ومبادىء شريعتنا السمحة التي تدعو إلى التعاون على البر والتقوى ونبذ كل ما يؤدي إلى البغي والعدوان. وإذا ما أدركنا أن شريعتنا السماوية تحثنا على الالتزام بالمواثيق واحترام الاتفاقيات والعهود التي تنظم العلاقات بين الشعوب والدول بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية فإن امتنا التي حباها الله برسالة الاسلام الخالدة والتي حملت نور الهداية وأرست دعائم الحق والعدل والمساواة بين الشعوب لابد أن تكون قدوة في الأخذ بالأسلوب الحضاري

والأخلاقي النابع من قيمها ومثلها العليا ومن ثم فإنه من غير المقبول أو المعقول أن نطبق على سلوكنا وتصرفاتنا بوصفنا مسلمين معايير ومقاييس أدنى من تلك التي تأخذ بها الأمم الأخرى، لذا فإن علينا أن نلتزم بالشرعية الدولية وأن نبني علاقاتنا على أساس من احترام سيادة الدول واستقلالها وحرمة حدودها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والالتزام بحل المنازعات بالطرق السلمية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل ما ينشأ من نزاعات.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة.

أيها الاخوة الكرام.

إن الالتزام بالتضامن الاسلامي وبالدفاع عن قضايا الأمة الاسلامية هو التزام نابع من تمسكنا بالعقيدة الاسلامية نصا وروحا ومن قناعتنا الراسخة بأن ديننا الحنيف في دعوته وتعاليمه يحض على كل ما فيه الخير ويوجب علينا جميعا رعاية الدعوة الاسلامية وترسيخ القيم الاسلامية ونشر تعاليم الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة والدفع بالتي هي أحسن وفي إطار احترامنا لسيادة الدول والمبادىء التي تحكم تطوير العلاقات الودية بين الدول كما أن من واجبنا في الوقت نفسه أن نعمل على تصحيح صورة الاسلام في العالم بما يتسق وسماحة ديننا الحنيف وما تنطوي عليه تعاليم الاسلام من خير للبشرية وذلك بالتصدي لأصحاب النوايا السيئة الذين يروجون في وسائل اعلامهم صورا ومفاهيم مشوهة ومتحاملة على الاسلام والمسلمين.

ونود أن نؤكد في هذا المقام أن تصحيح صورة الاسلام في العالم لابد أن تعتمد أولا وأخيرا على تصحيح سلوكنا كأفراد ومجموعات ودول لنكون خير مثال لما يجب أن يكون عليه المسلم في علاقاته وتصرفاته وبالتالي فإن علينا أن نتمسك نصا وروحا بتعاليم شريعتنا الإسلامية ممتثلين لقوله جل من قائل « الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة.

أيها الاخوة والكرام

لقد اثبت تعاوننا الجاد والبناء جدواه في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت حيث تم دحر المعتدين واستعادت الكويت حقوقها المشروعة في السيادة والاستقلال وأصبح من الضروري الآن بذل كافة السبل للحيلولة دون تكرار مثل هذا العدوان وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا بالاصرار على التنفيذ الكامل والناجز لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بقضية الكويت ومن هذا المنطلق فقد رأينا في قيام العراق بالاعتراف الموثق بالكويت وجودا وحدودا، على أساس المضامين الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ خطوة هامة على طريق الالتزام الشامل والتنفيذ

الكامل لقرارات الشرعية الدولية التي تشكل في مجملها وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة أو المماطلة. فما زال العراق مطالبا باطلاق سراح الأسرى والمحتجزين ودفع التعويضات الناجمة عن عدوانه والكف عن ارتكاب أي عمل ارهابي أو تخريبي، كما أنه من الضروري أيضا التثبت من النوايا السليمة لحكومة بغداد بعد أن دفعت بحشودها العسكرية إلى حدود دولة الكويت في أكتوبر الماضي على نحو يؤكد استمرار نواياها العدوانية تجاه جيرانها.

إننا إذ نعرب عن حرصنا التام على وحدة العراق وسلامة أراضيه فإننا نجدد التعبير عن تعاطفنا مع الشعب العراقي الشقيق إزاء المعاناة الإنسانية التي يمر بها والتي يتحمل نظام بغداد وحده المسؤولية الكاملة عنها نظير عدم استجابته لقراري مجلس الأمن رقمي ٧٠٦ و٧١٢ اللذين يعالجان مسألة الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي.

أيها الاخوة..

نود أن نشيد بالتقدير إلى المبادرة الايجابية لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة التي يقترح فيها سموه إحالة الخلاف بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية حول الجزر الاماراتية الثلاثة «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى» إلى محكمة العدل الدولية، بوصفها الجهة المختصة بالنظر في حل الخلافات بين الدول ونأمل أن تستجيب الجارة ايران لهذه المبادرة، حرصا على العلاقات الأخوية وحسن الجوار بين جمهورية إيران الاسلامية وجاراتها من دول الخليج العربية.

أيها الأخوة..

انطلاقا من سعينا المستمر للتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع العربي ـ الاسرائيلي وبخاصة قضية الشعب الفلسطيني التي تشكل جوهر هذا النزاع كما تمثل في الوقت ذاته عنصر اهتمام مشترك للعرب والمسلمين على حد سواء فقد وقفت المملكة العربية السعودية مع الأشقاء الفلسطينيين وقفة ترتكز على ثوابت الأخوة العربية وركائز العقيدة الاسلامية باذلة قصارى جهودها لدعم ومؤازرة الشعب الفلسطيني الشقيق في كفاحه العادل للحصول على حقوقه المشروعة مولية عظيم اهتمامها وجل عنايتها للقدس الشريف آخذة في الاعتبار أن تحقيق أي تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي لابد وأن ترتكز على الالتزام بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا النزاع وخاصة قرارات مجلس الأمن «٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥» وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام وكان هذا التوجه ولايزال يشكل الأساس في مشاركتنا في مسيرة السلام منذ انطلاقتها في مؤتمر

مدريد حيث أسهمنا مع أشقائنا الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دفع المحادثات الثنائية بين الجانبين العربي والاسرائيلي إلى جانب مشاركتنا الفعلية في المحادثات المتعددة الأطراف والتي نعتبرها جزءاً مكملاً للمفاوضات الثنائية وليست بديلة عنها.

أيها الأخوة..

إن الحفاظ على الأمن لا يأتي عن طريق حيازة الأراضي بالقوة ولكنه يأتي بارساء دعائم السلام التي لا يمكن توفرها إلا بانسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وجنوب لبنان ومن ثم فإننا على ثقة بأنكم تشاركوننا الرأي في أن ما تحقق من تقدم على صعيد المحادثات الثنائية بين اسرائيل وفلسطين والأردن لابد أن يواكبه تقدم جوهري مماثل على المسارين السوري واللبناني. أيها الاخوة حيث أن قضية القدس الشريف تمثل جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي إلى جانب كونها قضية المسلمين الأولى فليس من الممكن أو المعقول قيام سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط بدون التوصل إلى حل عادل لهذه القضية. وعندما اتجه الرأي، في اطار عملية السلام إلى تأجيل بحث قضية القدس إلى المرحلة النهائية في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية فإن الدافع لذلك لم يكن على الاطلاق عدم أهمية هذه القضية وإنما كان الحاجة إلى توفير أجواء من الثقة تسمح بالتعامل مع هذه القضية بصورة ناجحة في مرحلة لاحقة من هذه المفاوضات. إن مفهومنا الثابت للقدس الشرقية هو أنها أرض محتلة ينطبق عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ من حيث الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة.. كما ينطبق عليها القرار ٢٥٢ الذي يعتبر اجراءات اسرائيل بضم القدس اجراء لاغيا وباطلا وبناء عليه ينبغي لنا العمل من أجل ضمان عدم قيام اسرائيل بتغيير التركيبة السكانية للقدس الشرقية وكذلك الحيلولة دون اتخاذها لأي اجراء من شأنه التأثير سلبا على نتائج مفاوضات المرحلة النهائية.

أيها الاخوة.

يأتي اجتماعنا الراهن في وقت تزداد فيه محنة الشعب البوسني المسلم نتيجة لعدوان خارجي واستمرار تعرضه لحرب التصفية والتطهير العرقي التي تشنها القوات الصربية غير مكترثة بقرارات الأمم المتحدة ويشجعها في ذلك ما لاحظته من عجز المجتمع الدولي ولاسيما الدول الأوروبية التي تتحمل مسؤولية خاصة في هذه القضية عن تطبيق الاجراءات والعقوبات اللازمة لايقاف العدوان الصربي برفض خطط السلام مرة تلو الأخرى. واستمروا في تصعيد المعارك الحربية ضد جمهورية البوسنة والهرسك ومحاصرة وقصف مدنها مؤكدين في ذلك العزم على عرقلة كافة جهود السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. إن ما تعرض له جيب

بيهاتش أخيراً من أعمال وحشية على يد الصرب فيه الدلالة الكافية على اخفاق الأمم المتحدة في توفير الحماية اللازمة لجمهورية البوسنة والهرسك حتى في المناطق التي جرى تحديدها من قبل الهيئة الدولية كمناطق (آمنة). إننا إذ نحدد تأييدنا للتوصيات الصادرة عن مجموعة الاتصال الاسلامية في اجتماعها الأخير في جنيف فإننا على ثقة بأن هذا المؤتمر سيتبنى هذه التوصيات ويوجه بتنفيذها ليتم توضيح وجهات نظر مؤتمرنا حيال هذا الموضوع لقيادات الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول الأوروبية المعنية. كما وإذ نعرب مجدداً عن قلقنا البالغ لاستمرار هذا الوضع المأساوي في البوسنة والهرسك فإننا نؤكد على ضرورة وضع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة موضع التنفيذ الفعلي وعلى وجه الخصوص نطالب مجلس الأمن باعطاء قوات الحماية الدولية دورا أكثر فعالية من حيث زيادة عددها وتوسيع صلاحياتها بما في ذلك حق استخدام القوة وتوجيه ضربات للقوات الجوية الصربية المعتدية كما أننا نتوقع من الأسرة الدولية وبخاصة مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة هذا الوضع المأساوي إما بتوفير الحماية اللازمة للشعب البوسني المنكوب أو بتهيئة السبل التي تمكنه من ممارسة حقه المشروع في الدفاع عن نفسه وفقا لما نصت عليه المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة كما نناشد المجتمع الدولي بتوفير المساعدات الإنسانية العاجلة لاغاثة الشعب البوسني المنكوب.

أيها الاخوة

ان استمرار النزاع والاقتتال بين قيادات وفصائل المجاهدين في افغانستان مازال يثير في نفوسنا جميعا شعورا بالاحباط والألم لما آلت إليه الأمور في هذا الجزء العزيز من عالمنا الاسلامي.

ولقد بذلت المملكة العربية السعودية منذ اندلاع الفتنة الكثير من المساعي والجهود في سبيل اعادة الوفاق والوئام بين الفصائل الأفغانية المتنازعة وأهمها الجهود التي تتوجب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في رحاب بيت الله الحرام بمكة المكرمة عام ١٩٩٣م. ولا يسعنا اليوم إلا أن نجدد مناشدتنا لجميع فصائل الجهاد الأفغاني بالتوقف فورا عن الاقتتال والالتزام المخلص باتفاق مكة المكرمة نصا وروحا والتوجه إلى الإعمار والتنمية.

أيها الإخوة

مازالت الصومال تعاني من حالة التأزم، وعدم الاستقرار والفوضى السياسية ومع ترحيبنا واهتمامنا بمحاولات الوفاق التي تبذل بين الفئات المتقاتلة في الصومال الشقيق فإن الأمل يحدونا في أن تفضي هذه المحاولات إلى تحقيق المصالحة الوطنية واعادة السلام والأمن والاستقرار إلى ربوع هذا البلد العربي المسلم.

من ناحية أخرى فإننا نتابع أيضا بقلق

التطورات الناجمة عن تفاقم الصراع الدائر بين دولة عضو في منظمتنا هي جمهورية أذربيجان مع جمهورية أرمينيا والذي نتج عنه احتلال أرمينيا لجزء من أراضي أذربيجان. وأننا إذ نرى في هذا الاحتلال خروجا على مبدأ عدم جواز استخدام القوة في حل المنازعات لنؤكد على ضرورة انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية. ونقل الموضوع إلى طاولة المفاوضات سعياً من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عادلة تحفظ لشعب اذربيجان حقوقه المشروعة.

صاحب الجلالة رئيس المؤتمر

أيها الاخوة

مازال الوضع في جامو وكشمير يشكل عنصر توتر دائم بين الجارتين الهند وباكستان وأحد أسباب عدم الاستقرار في هذا الجزء من العالم. وان حكومة المملكة العربية السعودية إذ تؤكد أهمية التوصل إلى حل تفاوضي لمشكلة كشمير وفقا لقرارات الأمم المتحدة فإنها تتطلع إلى قيام تعاون فعال بين الهند ومنظمة المؤتمر الاسلامي لتحقيق الحل السلمي المنشود لهذه القضية المزمنة.

ومن المسائل الأخرى التي يجدر بمؤتمرنا أن يوليها عنايته واهتمامه هي أوضاع الأقليات الاسلامية في عدد من الدول وما يواجه بعض اخوتنا في العقيدة من قهر، واضطهاد. وإذا كان من حق كل دولة أن تطلب من مواطنيها الولاء فمن حق الأقليات المسلمة أن تعيش أيضا في سلام. وأن تعامل على قدم المساواة مع غيرها من المواطنين ولاشك بأن اهتمام مؤتمركم بهذه المشكلة سيعمل على توفير فرصة للأقليات الاسلامية لتحسين أوضاعها وتخفيف معاناتها في البلدان التي تتواجد فيها.

أيها الاخوة

ما احوجنا ونحن نتدارس هموم عالمنا والتحديات التي تواجهها أمتنا من أن نولي موضوع التنمية الاقتصادية ما يستحقه من التأمل والتبصير، وإدراكا من المملكة بأهمية التنمية الشاملة فقد كانت أول من دعا إلى إنشاء البنك الاسلامي للتنمية، واعتقادا منا بضرورة التعاون والعمل المشترك في هذا المجال الحيوي فإننا نرى أهمية تبني استراتيجية واضحة وشاملة للتعاون الاقتصادي بما في ذلك النظر في اتخاذ قرارات تذلل العقبات التي تعترض طريق التجارة بين الدول الاسلامية وتسمح بحرية الاستثمار في ما بينها وتفتح قنوات جديدة تتيح لرجال الاقتصاد والمال إقامة مشروعات صناعية وزراعية مشتركة.

أيها الاخوة

إن التعاون الاقتصادي بين دولنا لا يكفي في حد ذاته لحل مشكلة الاستجابة لمتطلبات التنمية ذلك أن معالجة المشاكل الاقتصادية العالمية لا يمكن أن تتم إلا على المستوى العالمي، وفي إطار

المسؤولية الدولية وعبر القنوات الدولية المعنية بالاصلاحات الهيكلية وعبر المزيد من الجهد التنموي الدولي المشترك، ومع ذلك فإن أمامنا في إطار هذا المؤتمر مسؤولية محددة في معالجة مشاكل العالم الاسلامي الاقتصادية، وأشير على وجه الخصوص إلى الدول الأقل نموا ودول السهل الافريقي التي عانت وتعاني من مشاكل القحط والجفاف طيلة العقد الماضي والدول الاسلامية ذات الأوضاع الخاصة كالدول البرية غير المطلة على شواطىء ومن هذا المنطلق فإنني أوصي مؤتمركم الموقر بأن يولي اهتماما خاصة بأوضاع هذه الدول.

وانسجاما مع رغبة المملكة في التخفيف من مديونية الدول الأعضاء في منظمتنا فقد بادرت إلى الغاء الديون الحكومية المستحقة على الدول الأقل نموا وأرجو أن يكون في ذلك بادرة تشجيع الأسرة الدولية وبخاصة الدول الصناعية على اتخاذ اجراءات مماثلة لصالح الدول الاسلامية الأقل نموا، كفيلة بتخفيف أعباء الديون على الدول الاسلامية.

أيها الاخوة

في إطار الاسهام في التخفيف من معاناة إخوتنا في دول السهل الافريقي يسعدني أن أجدد لمؤتمركم هذا عزم المملكة العربية السعودية على مواصلة برنامجها للتنمية الريفية ولمكافحة الجفاف والتصحر في بلدنا السهل الافريقي مساهمة منها في مساعدة البلدان الشقيقة في هذه المنطقة على التصدي لمشكلة القحط والجفاف التي تعاني منها منذ فترة غير قصيرة.

أيها الاخوة الكرام

لقد قطع العمل الاسلامي المشترك شوطًا كبيرًا منذ اقرارنا لاستراتيجية وبرنامج العمل الصادر عن مؤتمرنا الثالث المنعقد في مكة المكرمة واعلان داكار الصادر عن القمة الاسلامية السادسة وأود بهذه المناسبة أن أسجل بالتقدير الجهود الخيرة التي بذلها فخامة الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال بصفته رئيسا للجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية وفخامة الرئيس سليمان ديمريل رئيس جمهورية تركيا بصفته رئيسا للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وفخامة الرئيس فاروق ليجاري رئيس جمهورية باكستان بوصفه رئيسا للجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي في تنفيذ أهداف استراتيجية وبرنامج العمل الاسلامي المشترك.

ويسعدني بهذه المناسبة أن أعلن عن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ عشرة ملايين دولار لصالح أنشطة منظمة المؤتمر الاسلامي واجهزتها الفرعية لتمكينها من خدمة أهداف مسيرة العمل النبيلة التي تضمنها بلاغ مكة المكرمة التاريخي واعلان داكار.

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة

أيها الاخوة الكرام

إن الأمة الاسلامية تقف على اعتاب صفحة تاريخية جديدة تنبض بالوعود كما تحفها بالمخاطر وإذا كانت الحضارة الاسلامية هي التي قادت العالم بأسره عبر قرون من النهضة والازدهار وعلى أسس من العدل والاخاء والمساواة فإنها اليوم مدعوة بالحاح إلى أن تواصل هذا الدور الريادي والحضاري وسط عالم يشكو من الخواء الروحي ويتعطش إلى اليقين الذي يجسده ديننا الحنيف قولا وفعلا.

إن مسؤوليتنا التاريخية تحتم علينا النهوض بعبء هذه الرسالة الخالدة بقلوب ملؤها التقوى ونفوس عامرة بالأمل والرجاء بمستقبل أفضل لأمتنا الاسلامية وأن يقترن قولنا دائما بالعمل الجاد والمخلص انفاذا لقوله عز وجل في محكم كتابه «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

★★★

نص خطاب الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت التي وجهها إلى إخوانه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم المنعقد في المنامة.

(الوطن، الكويت، ٢٢/١٢/١٩٩٤، العدد، ٦٧٧٩/١٢٢٥).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. . إنه لمن دواعي سعادتي الغامرة شعوري الدائم بأنني أنعم بكريم أخائكم وموصول مودتكم اذ يسر الله لنا بفضله من أسباب الإخاء وأواصر المودة ما يبقى على الدهر وينمو مع الأيام ، فوحدة الاعراق والعقيدة واللغة والتاريخ وإتحاد الإقليم وتشابه الملامح النفسية والإجتماعية والإقتصادية لشعوبنا فضلا عن الروابط الشخصية بيننا جميعا كلها بحمد الله وشائج تقرب ولا تبعد تدني ولا تقصي تجمع ولا تفرق .

من أجل ذلك فإن أي فكرة تسنح لأحدنا وتحقق صالح دولته وشعبها هي في الوقت نفسه فكرة لصالح جميع دولنا في مجلس التعاون الخليجي، وما من فكرة تخطر لي إلا وأنا موقن أن مثلها — بل وخيرا منها — موجود لديكم وأدى بقية أخواتنا الأعزاء قادة دول مجلس التعاون. . وعلى ذلك فقد آثرت أن أعرض ما يجول في خاطري من أفكار يطول ترددها في ضميري لثقتي التامة أن هذه الأفكار سوف تجد من بصيرتكم وخبرتكم مدى أوسع وغورا أعمق وتفهما لمستقبلنا ومستقبل أجيالنا.

وإذا كان لدينا ما نخشاه عاجلاً أو آجلا فالسكوت عنه يزيده تمكنا واستفحالا، ومواجهته

أصحاب الجلالة والسمو والفخامة

أيها الاخوة الكرام

إن الأمـة الاسلاميـة تقف على اعتاب صفحـة تاريخية جـديدة تنبض بالوعود كما تحفها بـالمخاطر وإذا كـانت الحضـارة الاسـلاميـة هي التي قـادت العالم بـأسره عبر قرون من النهضـة والازدهار وعلى أسس من العــدل والاخـاء والمسـاواة فـإنها اليـوم مدعـوة بالحاح إلى أن تواصـل هذا الدور الـريادي والحضـاري وسط عـالم يشكـو من الخواء الـروحي ويتعطش إلى اليقين الذي يجسده ديننا الحنيف قولا وفعلا.

إن مسـؤوليتنـا التاريخيـة تحتم علينـا النهـوض بعبء هذه الرسـالة الخالدة بقلوب ملـؤها التقوى ونفـوس عـامرة بـالأمل والـرجـاء بمستقبل أفضل لأمتنا الاسلامية وأن يقترن قـولنا دائما بالعمل الجاد والمخلص انفـاذا لقـوله عـز وجل في محكم كتـابـه «وقل اعملــوا فسيرى اللـــه عملكـم ورســولـــه والمؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . .

★★★

نص خطــاب الشيخ جــابــر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت التي وجهها إلى إخـوانـه قـادة دول مجلس التعـاون لـدول الخليج العـربيـــة في اجتماعهم المنعقـد في المنامة.

(الــوطن، الكـــويت، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٤، العدد، ٦٧٧٩/ ١٢٢٥).

السلام عليكـم ورحمة الله وبـركاتـه. . إنه لمن دواعي سعادتي الغامـرة شعوري الدائم بأنني أنعم بكريم أخـائكم وموصول مودتكم اذ يسر اللـه لنا بفضلـه من أسباب الإخـاء وأواصر المودة مـا يبقى على الـدهر وينمـو مع الأيـام ، فـوحدة الاعـراق والعقيـدة واللغة والتـاريخ وإتحاد الإقليم وتشابـه الملامح النفسية والإجتماعية والإقتصـادية لشعوبنا فضـلا عن الـروابط الشخصيـة بيننـا جميعـا كلهـا بحمد اللـه وشائج تقرب ولا تبعـد تدني ولا تقصي تجمع ولا تفرق.

من أجل ذلك فـإن أي فكـرة تسنح لأحـــدنـا وتحقق صـالح دولته وشعبهـا هي في الوقت نفسـه فكـــرة لصــالح جميـع دولنـــا في مجلس التعــاون الخليجي، وما من فكـرة تخطر لي إلا وأنـا موقن أن مثلها ــ بل وخيرا منهـا ــ موجـود لديكم وأدى بقيـة أخواتنـا الأعـزاء قادة دول مجلس التعـاون. . وعلى ذلك فقد آثرت أن أعرض ما يجول في خاطري من أفكار يطـول ترددها في ضميري لثقتي التـامة أن هذه الأفكـار سوف تجد من بصيرتكم وخبرتكم مدى أوسع وغـورا أعمق وتفهما لمستقبلنا ومستقبل أجيالنا.

وإذا كـان لدينـا مـا نخشـاه عاجـلاً أو آجـلا فالسكوت عنه يزيـده تمكنا واستفحالا، ومواجهته

بالحزم والحسم هو السبيل الأحكم بل هو الضمان لإستمرارية العيش الآمن المستقل والمستقر لبلداننا.

لقد كان قادة دول الخليج العربية سباقين لشعوبهم.. وسباقين لزمنهم.. وسباقين للتطورات العالمية حين بادرو سنة (١٩٨١) إلى إنشاء مجلس التعاون إحساسا بالأخطار قبل وقوعها و إدراكا لفعالية التقارب والتعاون في ذرئها وتقديرا لمقومات القوة والمنعة الكامنة في وحدة الصف والكلمة، ولقد كان إنشاء المجلس بارقة أمل أحيت أماني وطموحات شعوبنا وقدمت مثلا كان جديرا بأن يقتدي في التعاون الأخوي الصادق والتعامل السياسي الناضج في عالمنا العربي.

ورغم ما تم تحقيقه من إنجازات طيبة في كثير من الميادين فهل نستطيع القول أننا حققنا جميع الطموحات والتطلعات التي بعثناها في وجدان شعوبنا وأبناء أمتنا.. وهل أنجزنا كل الأهداف المنشودة في توفير الأمن لبلداننا والرفاهية لشعوبنا.. هل إزددنا قربا وتلاحما عما كنا عليه سنة ١٩٨١ أم أن نذر التباعد والإنقسام تلوح في الأفق.. وهل مسيرة التعاون تواصل التقدم بخطى ثابتة أم أن بوادر الشقاق تعرقلها وتكاد تشل أي تقدم في أهم الميادين جميعا — ألا وهي ميدان التعاون الدفاعي والأمني.

صحيح أن أطرافا معينة فتئت تكيد لمجلس التعاون الخليجي منذ قيامه وما توقفت عن العمل الحثيث بمختلف السبل والأساليب من أجل عرقلته و إضعافه توطئة لتصفيته والقضاء عليه لأن وجوده ونجاحه يوفران من القوة والمنعة لدولنا الست ما يواجه أطماع تلك الأطراف ويحبط مخططاته المعروفة، ولكن هذا لا يبرئنا — معشر القادة — من تبعات المسؤولية التي شاءت إرادة الله أن نحملها فمستقبل بلداننا ومصائر شعوبنا أمانة في أعناقنا سوف نسأل عنها في الدنيا والآخرة، وسيكون التاريخ أما شاهدا لنا أو علينا.

إننا نعيش في عالم تتسارع فيه رياح التغيير ولابد لنا أن نكون على درجة من الوعي والإدراك تؤهلنا للتكيف مع المرحلة التي نعيشها بحيث نكون على إستعداد كامل للتعامل معها ومواجهة متطلباتها لنجني أثمارها ونتجنب في الوقت نفسه أخطارها.

وقد شاءت إرادة الله جلت حكمته أن نعيش في بقعه هامة حساسة من بقاع الأرض يضم باطنها مورداً حيويا تقوم عليه صناعات العالم الرئيسية في البلدان والدول التي تتصدر قيادة العالم بل تعتمد عليه حياة شعوبها ورقيها وازدهارها مما يفرض علينا وضعية بالغة الخصوصية، ولكن المحذور الأكبر أن لدينا على مد اليد أخطاراً متربصه يجب أن نعمل لها ألف حساب سواء في وقتنا الراهن أم في

المستقبل، فالتهديدات تتكرر بين حين وآخر ولا تخفي هذه التهديدات الطمع في الإستيلاء على الأرض وثرواتها أو تدمير كل ماتم تحقيقه من الإنجازات لأبناء أجيالنا الحاضرة والمستقبلة.

إننا جميعا على علم بمهاب المطامع التي تتهدنا وعلى علم بما يبذر في جنباتنا من أشواك الفتن وما يحفر فيها من بؤر القلاقل.

وواهم كل من يتصور أن باستطاعته مواجهة هذه الأخطار والتعامل مع هذه التهديدات منفردا مستغنيا عن أهله وقومه الأقربين ومكتفيا بصداقات وتحالفات بديلة. لقد رأينا أبان العدوان العراقي الغاشم على بلدكم الكويت في أغسطس (١٩٩٠) كيف تبدلت مواقف البعض بين عشية وضحاها حين قلب لنا ظهر المجن من كنا نحسبهم في عداد الأشقاء والأصدقاء وتنكر لنا وجحدنا بعض الذين جنوا الكثير من فوائد التعاون معنا.. ليبحثوا عن فوائد جديدة تبعا لحسابات ومصالح جديدة.. بينما الأشقاء في الخليج — جزاهم الله كل خير — ظلوا على عهدهم عضدا وسندا وفاء لنا ورعاية لأهلنا الذين وفدوا إليهم وتضامنا كاملا معنا ودعما لقضيتنا في جميع الميادين.. هذه التجربة المريرة والحقيقة المؤلمة يجب أن لا تغيب عن بالنا جميعا.. فالأهل هم الأهل والأشقاء هم الأشقاء والقوم هم القوم في السراء والضراء.

وفي تقديري أن أقوى أسباب قوتنا آت مما نتمتع به — شعوب وقيادات — من براءة الصدور من غوائل المطامع في بعضنا البعض وهذه نعمة كبرى تعود علينا بالراحة والهدوء وتشكل لدى الطامعين غصة في الحلوق.

إن الحفاظ على بقاء هذه الروح الصافية النقية بحاجة إلى رعاية وتعهد منا جميعا بداية من التبني القوي والثابت والواضح لها ووصولا إلى وجود الوسائل العملية التي تهدف إلى استمراريتها ونموها.

إنني أنظر إلى عالمنا اليوم فإذا معظم الدول فيه قد شعرت أن الإنفرادية والإنعزالية لا تتلاءم والظروف العالمية المتغيرة فأخذت دول عديدة في مناطق مختلفة من العالم تنشيء فيما بينها الإتحادات والمجموعات بشكل أو بآخر ضمانا لحاضرها ومستقبلها وتطلعا إلى تحقيق المزيد من الرخاء والإزدهار لشعوبها. أن كثيرا من هذه الدول قد انتظم في أشكال من التنظيمات السياسية أو التجارية أو الإقتصادية بل وخططت بعض هذه المجموعات لإلغاء الكثير من الشكليات والحواجز التي تعوق تلاحمها أو تعرقل حركة التقارب بينها لتجعل مجتمعاتها أكثر فاعلية.

ومن الشواهد الحية على تلك التكتلات الإقتصادية والتجارية في أوروربا وآسيا والأميركتين التي تصبو — فضلا عن تحقيق القوة والهيمنة عن

طريق الترابط والوحدة — إلى مزيد من الإستقرار والراحة والمعيشة لأبناء دولها. ومن هذه الشواهد أيضا التحالفات والتكتلات الأمنية الهادفة إلى إيجاد مظلة واقية تعيش مجتمعاتهم في حماها الآمن حتى يتمكنوا — بالأمن والرخاء — من الإبداع ودفع عملية الإنتاج والتقدم. ولعل قمة الأمن الأوروبية التي تنعقد خلال هذه الفترة الحالية في بودابست خير دليل على ذلك.

ونحن بحمد الله تعالى تجمعنا منظومة مجلس التعاون لدولنا الخليجية الذي يجب أن نعمل من أجل أن يقوى ويصلب عوده لمواجهة مختلف الأخطار التي تستهدف بلدنا والتي قد لا نستطيع مواجهتها فرادي ولكننا نقوى على دحرها مجتمعين.

إن أي شكل من أشكال الخلاف يهون بالقياس لوحدة صفنا وتقوية مجلسنا الخليجي الذي تنعقد عليه آمال كل فرد من أبناء دولنا ولن يستعصى — بعون الله — أي خلاف بيننا على الحق بروح من الإخاء والحكمة والرؤية النفاذة للمستقبل. وكل خلاف مهما بلغت حدته يهون أمام الأخطار التي تهدد ترابطنا وموقفنا الموحد بل وتهدد وجودنا المستقر من خارج مجموعتنا أو نخرها من الداخل.

إنه لابد لنا من اليقين بأن أي خلاف ثنائي في إطار مجموعتنا مهما كان حجمه قابل للحل بما يحقق الرضى ويريح الصدور. ولن نعجز في ظل الاخاء والسماحة والوزن الدقيق للأمور أن نجد السبل لعلاج قضايانا فما انسدت مسالك ونفوس خيرة وعقول نيرة.

ومن خلال ما تقدم عرضه نجد لدينا مجالات ثلاثة كل منها مطلب ملح وكل منها — في الوقت نفسه — قابل للتحقق من خلال خطة عملية واضحة الأهداف والمراحل، هذه المجالات الثلاثة هي. . المجال الأمني والمجال الإقتصادي والمجال السياسي ولا شك أنها جوهر تلاحمنا وتماسكنا وهي الدرع الحصينة التي تقينا من التقلبات والتغيرات والأخطار.

وإذا كان النظر بناء على تجارب جرت في أمريكا اللاتينية والقارة الأفريقية يجعل تأييد جميع القوى الإجتماعية في كل دولة من الدول التي تقيم بينها إتحادات أو منظمات إقليمية شرطا لنجاح هذه الإتحادات وتلك المنظمات فإن لدينا في دول مجلسنا مسألتين. . أولاهما إيجابية وهي وحدة السمات الإجتماعية وتقارب الظروف الموضوعية الأخرى لشعوب مجلسنا الخليجي وهي ظروف مواتية تسهل لنا بدرجة كبيرة التفاهم والتطابق في تحقيق هذه الطموحات والآمال التي ستفرز الثقة والطمأنينة في قلوب أبناء الخليج وأخراهما بحاجة إلى توجيه وتربية وتأصيل وهي الإيمان بجدوى الوحدة الجزئية من خلال إتحادات ومنظمات محددة المجال

مع السعي في الوقت نفسه إلى إشعار جميع الفئات الإجتماعية في بلدانا بجدوى ملموسة لصالحهم تعينهم على قبول بعض التضحيات أو تحمل مرارة الحق كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله .

إنني واثق — وكما قلت في مفتتح رسالتي — أن لدى الأخ العزيز حول هذه الأفكار الرئيسية عشرات الرؤى والوسائل الكفيلة بنقلها إلى أرض الواقع لأنها تعني في المستقبل أن نكون أو لا نكون . وأن الأمانة التي تحملناها وناطتها المقادير بأعناقنا تجعل المبادرة إلى وجود صيغ وسبل ووسائل عملية تحيل تلاحمنا واقعا ملموسا أمراً شديد الإلحاح له أولوية هامة إن لم يكن هو الآن أولى الأولويات .

إننا نعيش في عالم المصالح والمنافع المتبادلة وعلينا أن نختار الطريق السليم الذي نسلكه في خضم أمواجها المضطربة وبين سراديبها المتشابكة . ولا غنى لي دائما عن الإستعانة برؤية الأخ العزيز والإستنارة بمشورته والتهدي بفكرته سائلا الله عز وجل أن يديم الوداد بيننا وأن يمن عليكم بموفور الصحة والسعادة وعلى شعبكم الشقيق — في ظل قيادتكم الحكيمة — بمدارج العزة والمجد إنه سميع مجيب .

وتقبلوا أزكى التحيات وأوفى التقدير الأخوي . .

جابر الأحمد الصباح

أمير دولة الكويت .

★★★

نص البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الذي عقد في المنامة .

(أخبار الخليج، المنامة، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٤، العدد، ٦١١٧) .

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين، عقد المجلس الأعلى دورته الخامسة عشرة في المنامة بدولة البحرين خلال الفترة من ١٧ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٤م . برئاسة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو،

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان بن آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ـ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ـ صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر ــ صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت .

وقد أشاد المجلس بالكلمة القيمة التي افتتح بها صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان

مع السعي في الوقت نفسه إلى إشعار جميع الفئات الإجتماعية في بلدانا بجدوى ملموسة لصالحهم تعينهم على قبول بعض التضحيات أو تحمل مرارة الحق كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله.

إنني واثق — وكما قلت في مفتتح رسالتي — أن لدى الأخ العزيز حول هذه الأفكار الرئيسية عشرات الرؤى والوسائل الكفيلة بنقلها إلى أرض الواقع لأنها تعني في المستقبل أن نكون أو لا نكون. وأن الأمانة التي تحملناها وناطتها المقادير بأعناقنا تجعل المبادرة إلى وجود صيغ وسبل ووسائل عملية تحيل تلاحمنا واقعا ملموسا أمراً شديد الإلحاح له أولوية هامة إن لم يكن هو الآن أولى الأولويات.

إننا نعيش في عالم المصالح والمنافع المتبادلة وعلينا أن نختار الطريق السليم الذي نسلكه في خضم أمواجها المضطربة وبين سراديبها المتشابكة. ولا غنى لي دائما عن الإستعانة برؤية الأخ العزيز والإستنارة بمشورته والتهدي بفكرته سائلا الله عز وجل أن يديم الوداد بيننا وأن يمن عليكم بموفور الصحة والسعادة وعلى شعبكم الشقيق — في ظل قيادتكم الحكيمة — بمدارج العزة والمجد إنه سميع مجيب.

وتقبلوا أزكى التحيات وأوفى التقدير الأخوي..

جابر الأحمد الصباح

أمير دولة الكويت.

★★★

نص البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الذي عقد في المنامة.

(أخبار الخليج، المنامة، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٤، العدد، ٦١١٧).

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، أمير دولة البحرين، عقد المجلس الأعلى دورته الخامسة عشرة في المنامة بدولة البحرين خلال الفترة من ١٧ ـ ٢١ ديسمبر ١٩٩٤م. برئاسة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو،

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان بن آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ـ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية ـ صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان، صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر ـ صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت.

وقد أشاد المجلس بالكلمة القيمة التي افتتح بها صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان

آل خليفة، أمير دولة البحرين رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى، أعمال هذه الدورة. وما تضمنته كلمة سموه من أفكار ايجابية لدفع مسيرة التعاون بين دول المجلس.

واستمع المجلس الأعلى إلى تقرير من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى، اشتمل على تقييم لمسيرة المجلس الخيرة وما حققته من انجازات لصالح أمن ورخاء مواطني دول مجلس التعاون ومقترحات بناءة لدفع مسيرة التعاون بما يحقق الأهداف والغايات السامية التي أرساها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس. وتضمن التقرير تحليلا شاملا لمجمل الأوضاع الاقليمية والتطورات الدولية، وما تطرحه أمام دول مجلس التعاون من تحديات تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين دول المجلس. وأكد على ضرورة السعي لإعطاء روح جديدة للعمل الخليجي المشترك وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية انطلاقا من وحدة الآمال والمصير المشترك، كذلك فقد تضمن التقرير أفكارا لتعزيز الأمن الجماعي وتطوير وتنشيط التعاون الاقتصادي، ومضاعفة الجهود لإنهاء المشاكل الثنائية العالقة بين دول المجلس قبل انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الأعلى.

كما اطلع المجلس على الرسالة التي وجهها صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الى اشقائه أصحاب الجلالة والسمو، وأشاد بما تضمنته الرسالة من رؤى وأفكار ايجابية ترتقي بأداء المجلس وتدفع بمسيرته لما يحقق آمال وتطلعات أبنائه.

واطلع المجلس الأعلى على التقارير، والتوصيات المرفوعة من اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وعبر عن ارتياحه لما حققته مسيرة العمل المشترك المباركة من انجازات في كافة مجالات التعاون. مجددا العزم على دفع المسيرة الخيرة نحو آفاق أرحب وترسيخ دعائم الأمن والاستقرار والرخاء بما يلبي طموحات وتطلعات أبناء دول المجلس وتعزيز دوره الايجابي في التعامل مع المتغيرات الاقليمية والدولية. وفي هذا الإطار استعرض المجلس الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج في ضوء التطورات الراهنة. كما بحث دعم مسيرة مجلس التعاون وتذليل كافة العقبات التي تعترضها مستلهما روح ومبادىء وأهداف النظام الأساسي لمجلس التعاون التي أكدت على أن انشاء المجلس انطلق من ايمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب دول مجلس التعاون.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان العراق.

تدارس المجلس الأعلى التطورات الاقليمية

ومسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت. وفي هذا السياق تابع المجلس قرار جمهورية العراق الاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقلمية وحدودها الدولية مع جمهورية العراق وفقا لمتطلبات القرارين ٦٨٧ و٨٣٣. واعتبره خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويؤكد المجلس في هذا الصدد على أن الاعتراف العراقي جاء نتيجة صلابة موقف دول مجلس التعاون واصرار المجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن على ضرورة تنفيذ العراق لجميع قرارات الشرعية الدولية، واقرارا لواقع دولة الكويت السياسي والتاريخي الذي تؤكده الوثائق الرسمية والاتفاقية الثنائية والدولية.

وإذ يعبر المجلس عن تقديره للدول الاعضاء في مجلس الأمن لموقفها الحازم المطالب بتنفيذ العراق لكافة قرارات الشرعية الدولية فإنه يناشدها الاستمرار في هذه المواقف المبدئية والحازمة ومساعيها الجادة لإلزام العراق باتخاذ خطوات مماثلة في اتجاه التنفيذ الجاد لكافة قرارات مجلس الأمن، خاصة ما يتعلق بالافراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين وغيرهم وأن ينفذ العراق قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٩ نصا وروحا بالامتناع عن أي عمل استفزازي أو عدواني بها يهدد دولة الكويت ودول المنطقة، ويؤكد المجلس الأعلى أن تنفيذ العراق التام لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه يمثل عنصرا أساسيا لإثبات نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة، ومنطلقا لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، كما يؤكد على أن أمن دول المجلس كل لا يتجزأ.

ويجدد المجلس الأعلى تأكيد حرصه التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه وتعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق في محنته التي تتحمل الحكومة العراقية مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضها تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٠٦ و٧١٢ اللذين يعالجان احتياجات العراق من الغذاء والدواء.

العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وقضية الجزر.

استعرض المجلس الأعلى مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية ايران الاسلامية. مؤكدا موقف دول المجلس الداعي الى الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة وارساء علاقات جوار طبيعة تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات بالطرق السلمية.

وانطلاقا من هذه المبادىء، فقد ناشدت دول المجلس إيران مرارا الاستجابة لدعوة دولة الامارات العربية المتحدة لحل قضية الاحتلال الايراني للجزر الثلاثة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية

الجادة .

وإذ يقدر المجلس الأعلى الجهود التي بذلتها دولة الامارات العربية المتحدة لحل هذا الخلاف ثنائيا ، ونظرا لعدم ابداء ايران الرغبة الجادة في بحث انهاء احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، فإن المجلس يدعو ايران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول .

مسيرة السلام في الشرق الأوسط .

تدارس المجلس الأعلى تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، ولاحظ ما حققته من تقدم ملموس خلال الفترة الماضية تمثل في توقيع الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي اتفاق الحكم الذاتي واتخاذهما خطوات في إطار النقل المبكر للمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية المدنية وتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي الفلسطيني ، وتوصل الأردن واسرائيل إلى توقيع معاهدة سلام بينهما .

وإذ يرحب المجلس بالخطوات الملموسة التي قطعتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط معبرا عن استمرار دعمه للمسيرة السلمية . فإنه يدعو راعيي مؤتمر السلام ، إلى تكثيف الجهود لتحقيق تقدم على المسارين السوري الاسرائيلي واللبناني الاسرائيلي ، ومطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري وجنوب لبنان والتوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية ، استنادا إلى مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ .

كما يطالب المجلس الأعلى مجلس الأمن وراعيي عملية السلام الحيلولة دون قيام اسرائيل باجراء أي تغيير لوضع مدينة القدس وفقًا لحدود ١٩٦٧ ، والامتثال لكافة قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس الشريف وضرورة التزامها بعدم احداث تغييرات في خصائصها السكانية والجغرافية تخل بالوضع القائم عام ١٩٦٧ .

الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك .

تدارس المجلس الأعلى باهتمام وقلق بالغين تردي الأوضاع الأمنية واستمرار المعاناة الإنسانية الشديدة في جمهورية البوسنة والهرسك نتيجة مواصلة الصرب أعمال العدوان والتطهير العرقي والابادة لمسلمي البوسنة والهرسك ، والتي كان آخرها العدوان الآثم على منطقة بيهاتش الآمنية واستهداف المدنيين فيها على وجه الخصوص ، ورفضهم خطة السلام في تحد سافر للمجتمع الدولي ، ويعبر المجلس في هذا الاطار ، عن دعمه التام للموقف المبدئي والتوفيقي الذي اتخذته الحكومة البوسنية انطلاقا من رغبتها في احلال السلام .

وإذ يـدين المجلس العـدوان الصربي، فإنـه يعرب عن أسفـه الشديـد لعدم اتخاذ مجلس الأمن الاجراءات الحازمة الكفيلة بتنفيـذ قرارات الشرعية الدولية، ويحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير فعالة لضمان انصيـاع الصرب لقـراراتـه ذات الصلـة، وتعـزيـز الحماية الـدوليـة التـابعة لـلأمم المتحـدة وتـوسيع مهمة قـواتها، وتمكين جمهوريـة البوسنـة والهرسك من ممـارسـة حقهـا الثـابت والمشروع في الدفاع عن النفس وفق المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدا في هذا الإطـار تأييده لتقرير مؤتمر القمة الإسلامي في دورته السابعة المنعقدة في الدار البيضاء حول استعداد الدول الاسلامية الاسهام في الجهـود الدوليـة لتوفير وسـائل الدفـاع عن النفس لجمهورية البوسنة والهرسك.

ويـؤكد المجلس على اعـلان ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤م الصـادر عن الاجتماع الـوزاري لفـريق الاتصـال التابـع لمنظمة المؤتمر الاسلامـي الذي انعقـد بمقر الأمم المتحدة في مدينـة نيويورك، واعلان الاجتماع الموسع لفريق اتصـال منظمة المؤتمر الاسلامي على مستوى وزراء الخارجية الذي انعقد في جنيف في ٦ ديسمبر ١٩٩٤م كما يطالب بالتنفيذ السريع لقرار الجمعيـة العـامـة لـلأمـم المتحـدة رقم ٤٩/ ١٠ الصادر في الثاني من نوفمبر١٩٩٤.

كما يـؤكد المجلـس الأعلى في هذا السيـاق على القـرارات والإعـلان حـول الأوضـاع في جمهـوريـة البـوسنـة والهرسك الصـادرة عن مـؤتمر القمـة الاسلامي السابع المنعقد مؤخرًا بالدار البيضاء.

ظاهرة التطرف والعنف.

لاحظ المجلـس الأعلى بقلق كبير ظـاهـرة التطـرف والغلـو التـي تـؤدي إلى اعمال العنف والارهـاب، ويـؤكـد رفضـه التـام وإدانتـه لهذه الممارسـات بكـل اشكـالها ودوافعهـا ومنطلقـاتها ويدعو إلى مواجهة هذه الظـاهرة الهدامة باعتبارها بعيدة عن روح الدين الإسلامي الحنيف وتتنافى مع شريعته السمحة.

كما يدعو المجلس علماء الاسلام الى تبيان قيم ومبـادىء الاسـلام الحنيف القائمـة على التسـامح ونبذ العنف ومـواصلة اجتهادهم لتقـديم الحلول الصحيحة والمناسبة لمشاكل العصر، وفق ما تقضي به مبادىء الدين الاسلامي الحنيف.

وفي هذا الاطـار يؤكـد المجلس ضرورة تعـزيز الجهـود الهادفـة لابـراز الصـورة الحقيقيـة والمشرفـة لـلاسلام وجـوهر شريعتـه الخالدة الصـالحة لكل زمان ومكان.

مجالات التعاون والتنسيق.

في الشؤون العسكرية، تدارس المجلس الأعلى الأفكـار التي تضمنهـا تقـريـر خـادم الحرمين الشريفين وتـوصيـات وزراء الـدفـاع في اجتماعهم الثالث عشر، ونظرا لأهمية فاعلية التعاون الدفاعي فيما بين دول المجلس، ورغبـة المجلس الأعلى في رفع كفاءة القـدرة الدفـاعية الجماعيـة لدول مجلس

التعاون وزيادة قدرتها على مواجهة الأزمات ورفع الفعالية القتالية لها، فقد قرر تبني خطوات لبناء القوة الدفاعية الذاتية في ظل استراتيجية موحدة، تضع في خدمة الأمن الخليجي كل القدرات المتوافرة، كما قرر تطوير قوة درع الجزيرة لتصبح قادرة على التحرك الفعال السريع، وكلف اللجنة العليا التي انشأها في دورته الرابعة عشرة بمتابعة تنفيذ ذلك.

وفي المجال الأمني استعرض المجلس الأعلى مستجدات التعاون الأمني بين دول المجلس وأبدى المجلس ارتياحه لمستوى التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة والقطاعات الأمنية في الدول الأعضاء، وما توصل إليه وزراء الداخلية في اجتماعهم الثالث عشر من خطوات وانجازات تعكس هذا المفهوم وتكرسه بين دول المجلس، ومنها الاتفاقية الأمنية التي جاءت لتأطير التعاون الأمني القائم بين الدول الأعضاء وتنظيمه، وما سيكون لهذه الخطوة من مردود ايجابي على مختلف مجالات العمل المشترك الأخرى، إلى جانب ما سيتبعها من خطوات تحقق تطلعات مواطني دول المجلس في تسهيل حركة تنقلهم بين الدول الأعضاء مما سيعزز من تواصلهم وترابطهم، ويسهل مزاولتهم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي المجال الاقتصادي، استعرض المجلس الأعلى الأفكار التي تضمنها تقرير خادم الحرمين الشريفين لتطوير وتنشيط التعاون الاقتصادي بين دول المجلس، في ضوء نتائج الاجتماعات الوزارية التي تمت خلال هذا العام، وقرر المجلس الأعلى تكليف اللجان الوزارية المختصة بـ :

ـ النظر في الامكانيات المتاحة لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني دول المجلس في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية.

ـ العمل على زيادة مساهمة الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني.

ـ تشجيع مشتريات الصناعات الوطنية في كل دولة، من المواد الخام والسلع الوسيطة والخدمات التي تنتجها تلك الدولة أو غيرها من دول مجلس التعاون الأخرى.

ـ تشجيع استخدام الصناعات الناشئة لأحداث التقنيات، وأفضل معايير الجودة، ومساعدة المستثمرين فيما يحتاجونه من التراخيص اللازمة في الدول المصدرة للتقنية.

ـ استخدام مراكز البحوث العلمية، لاجراء البحوث اللازمة لمساعدة القطاع الأهلي على تطويع التقنيات المستوردة لتتلاءم مع متطلبات الطلب المحلي والخارجي.

ـ إتاحة الفرص للأوساط التجارية في المجلس، للاطلاع على دراسات الجدوى وذلك لتشجيعها على اقامة ما تراه مناسبا منها.

كما وجه المجلس الأعلى باستكمال الاجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول مجلس التعاون من أجل تسهيل اقامة الاستثمارات المشتركة، وتطوير ورفع اداء البنوك الخليجية، على أسس بنكية رفيعة المستوى، ومراجعة الاجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء، لتنفيذ قرارات مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية، وذلك من أجل توحيد هذه الاجراءات وجعلها واضحة لمواطني دول المجلس في مساعيهم للاستفادة من المزايا التي توفرها والخدمات ورؤوس الأموال واقامة المشاريع الاستثمارية.

وأخذ المجلس علما بموافقة لجنة التعاون المالي والاقتصادي ـ المفوضة من قبله بهذا الشأن ـ على السماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجالات الصحية.

ولاحظ بارتياح اضطراد نمو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وازدياد عدد المواطنين المستفيدين من القرارات الاقتصادية التي أصدرها المجلس في دوراته السابقة حول ممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن والحرف وتملك العقار وتبادل اسهم الشركات المساهمة مما يساهم في زيادة ترابط المصالح والاعتماد المتبادل.

كما استعرض المجلس نتائج جهود لجنة التعاون المالي الاقتصادي لتوحيد التعرفة الجمركية ووجه المجلس وزراء المال والإقتصاد بالاسراع في الاتفاق على تعرفة جمركية موحدة وتطبيقها لتسريع خطوات التكامل بين دول المجلس.

كما أقر تعديل القواعد الموحدة لتملك وتداول الأسهم بما يتيح لمواطنين دول المجلس تملك وتداول أسهم الشركات المساهمة التي تعمل في المجالات الاقتصادية المختلفة باستثناء مجالات البنوك والصرافة والتأمين. كما أقر القواعد المعدلة لممارسة تجارة الجملة.

وعبر المجلس عن ارتياحه للتوقيع على اتفاقيات الأورجواي والتصديق عليها من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين ويرحب بقيام منظمة التجارة العالمية، ويتطلع إلى قيامها بالدور المنوط بها لتحرير التجارة الدولية مما يساهم في نموها وتسارع التنمية الاقتصادية.

كما استعرض المجلس الأعلى العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع الشركاء التجاريين الرئيسيين ومجالات التعاون الاقتصادي معهم، وعبر عن رضاه لما تحقق من تقدم مع الاتحاد الأوروبي وتطلعه إلى تحقيق المزيد بما في ذلك عدم فرض ضرائب جديدة على الطاقة وحصول تقدم في المفاوضات الهادفة للوصول الى اتفاقية للتجارة الحرة بين المنطقتين وتسهيل دخول منتجات دول المجلس بما يحقق زيادة في صادراتها إلى الإتحاد الأوروبي لتصحيح الميزان التجاري بين الطرفين.

كما عبر عن ارتياحه للنتائج التي تم التوصل

إاليهـا في مجال التعـاون الاقتصادي مع الـولايـات المتحدة الأمريكية في اللقـاء الذي تم على المستوى الوزاري مؤكداً على أهميـة استمرار بناء أسس متينة للتعــاون بين الجانبين، واستمع إلى تقــريــر من المجلس الوزاري حـول العلاقات الاقتصـادية مع اليابان، ورحب بنتـائج المؤتمر الأول لرجال الأعمال في طـوكيـو. وحث المجلـس الشركـاء التجـاريين الرئيسيين على زيادة استثماراتهم بدول المجلس.

ويعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقـديره وعظيم امتنانه لصـاحب السمو الشـيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولـة البحرين، والحكـومة وشعب دولـة البحـرين لحسن الاستقبـال والحفـاوة وكـرم الضيافـة ومشاعر الأخـوة الصادقـة التي قوبل بها قادة دول مجلس التعاون مشيدا بالترتيبات الممتازة.

ويـؤكـد على أهميـة الــدور الكبير الـذي قـام بـه صــاحب السمــو الشيخ عيسـى بن سلمان آل خليفـة، أمير دولة البحـرين رئيس الدورة الحاليـة للمجلس الأعلى، وحسن اداراته لـلاجتماعات مما كان لـه الأثر الأكبر في التوصل إلى النتـائج المهمة والطيبة التي حققتها هذه الدورة، ويتطلع المجلس إلى اللقاء القـادم في دورته السادسـة عشرة بسلطنة عمان في شهر ديسمبر ١٩٩٥، تلبية لدعوة كريمة من صاحب الجلالـة السلطان قابـوس بن سعيد، سلطان عمان.